ما وراء اللغة في اللسانيات والتراث اللغويِّ العربيِّ

بحثٌ في المفهومِ والمشكلاتِ

الكلمات المفتاحية :لسانيات , خطاب , ما وراء لغة .

د . كريم عبيد علوي

قسم اللغة العربية /كلية التربية للبنات بجامعة بغداد

ملخص البحث

اهتم هذا البحث ضمن مبحثه الأول بتبيين مفهوم (ما وراء اللغة) وأهميته في اللسانيات والمسوغات العلمية التي دفعت اللسانيين إلى تبني هذا المفهوم ضمن بناء نظرياتهم عن اللغة , وقد توقف البحث عند الروافد العلمية غير اللسانية التي اقتبس منها اللسانيون هذا المفهوم , وقد عني البحث بالكشف عن المشكلات الناجمة عن (ما وراء اللغة) في تكوين الخطاب اللساني الذي سوف يلتبس باللغة الموضوع التي يضطلع بوصفها ذلك الخطاب , كما عُنِي البحث بالتفريق بين (ما وراء الخطاب) و (ما وراء اللغة) , ثم توقف البحث في نظرة تقويمية عند المقابلات العربية اللسانية التي حاولت تَمَثُّلَ المصطلحِ وترجمتِهِ . وفي المبحث الثاني عكف البحث على تلمس هذا المفهوم في التراث اللغوي العربي إذ توقف عند مدونات تراثية عربية نحوية ولغوية وعقائدية كلامية تمثلت بأمّات المصادر وبعض كتب الأمالي , وبعض مدونات علم أصول الفقه الإسلامي ممن تجلى عندها هذا المفهوم , مبيناً الدوافع الموضوعية التي أملت على تلك النظرات اللغوية التراثية اللجوء إلى مفهوم (ما وراء اللغة) متبنياً منهجاً تحليلياً وصفياً ومقتفياً أثر تطور المفهوم تأريخياً في تلك المدونات العربية , وموضحاً الخصوصية العربية التأريخية التي أملت على اللغويين اللجوء إلى هذا المفهوم مقترباً في كل ذلك عند مشكلات التلقي للخطاب اللغوي التي يولدها الحديث عن اللغة باللغة نفسها التي كان لها أكبر الأثر في تفريق اللغويين العرب القدماء بين اللغة و (ما وراء اللغة).

إنَّ مفهوم (ما وراء اللغة) ليس مفهوماً يستأثر به منهج من مناهج اللسانيات أو مدرسة من مدارسها , فتأخذ به واحدة وتتجاهله الثانية , وليس هو فكرة ينتابها قدم المعالجة وتتخطاه جدة التصور المتأخر بل هو بعد إجرائي راسخ في أي معالجة أو ممارسة لغوية أو علمية غير لغوية , تنشد لخطابها قناة إيصال يتحقق علي يديها كفاية إبلاغية علمية .

فهو يشكلُّ مصداقاً من مصاديقَ مبدأ العلمية في اللسانيات الذي يشمل تحديد موضوع البحث واتباع الوصف والتفسير في ضوء طرائق موضوعية , والتحقق من تلك النتائج (١) .

وإلى جنب ذلك يقف (ما وراء اللغة) , فهو على صعيد الممارسة حاضر في كل نظر و تأمل في مجال اللغة ؛ إذ يجري التعبير عن تلك الانطباعات حول اللغة باللغة نفسها , ولكن البحث اللسانيّ رصد ما ينجمُ عن ذلك من مشاكلات , وحاول ضبط اللغة النظرية اللسانية الواصفة للغة المدروسة في ضوء هذا المفهوم .

وقد حاول هذا البحثُ التعرفَ على هذا المفهوم في اللسانيات عن كثب ومن أين أفادت منه اللسانيات ؟ وما منشأ صعوبة الخطاب حول اللغة ؟ وكيف تعمل المبادئ البنيوية في تشكله الدلاليِّ وتكونه ؟ وحرص هذا البحث في المبحث الأول على التوقف عند المقابلات اللسانية العربية للمصطلح الغربيِّ , وما مدى انسجام تلك المصطلحات مع مقابلها النظريِّ الأصل ؟

أما المبحث الثاني فقد جهد بتتبع هذا المفهوم في المدونة التراثية اللغوية العربية , فقد سعى البحث من وراء ذلك إلى الكشف عن وعي العرب المتقدم بثنائية اللغة الموصوفة واللغة الواصفة , وما ينجم عن ملازمة الثانية للأولى من صعوبات ومشاكلات في تلقي خطاب اللغة الواصفة ؛ الأمر الذي يبرهن على كفاءة نظراتهم التحليلية في اللغة .

المبحث الأول :ما وراء اللغة في اللسانيات مفهومه ومسوغات تكونه

من أساسياتِ التحليلِ اللغويِّ في اللسانياتِ التمييزُ بين اللغة التي يراقبها اللغويُّ التي تسمى بـ (اللغة الهدف) أو (اللغة الموضوع) , واللغةِ التي يستعملُهَا في مراقبتِها ووصفِها أي (ما وراء اللغة) (٢).

ويشير (لاينز) إلى أنَّ اللغات يمكن أنْ تستعملَ للحديث لا عن العالم بل يمكنها أنْ تتحدثَ عَنْ نفسها وعن لغاتٍ أخرى . وهذه السمةُ هي سمةٌ خصيصةٌ بِهَاْ , وَقدْ أشارَ أيضاً إلى أنَّ علماءَ اللغةِ وعلماءَ المنطقِ أيضاً قد كونوا عدداً متنوعاً مِنْ اللغاتِ الواصفةِ ذاتِ الطابعِ الشكليِّ البحت . وتنحصرُ وظيفةُ (ما وراء اللغة) بوصف اللغاتِ الطبيعيّةِ على أدق وجهٍ ممكن (٣).

وَمِنْ أبرزِ مصاديقَ (ما وراء اللغة) تعريفاتُ المعاجمَ اللغويةِ للمفرداتِ , والأنحاءُ المدرسيّةُ التعليميّةُ , والدروسُ اللسانيةُ بل كل خطابٍ عن اللغةِ يُعَدُّ لغةً واصفةً (٤) .

وَمِنْ اللغويينَ مَنْ يَعِدُّ العباراتِ المُفَسِّرَةِ لبعضِ المفرداتِ فِيْ الحواراتِ اليوميّةِ مصداقاً مِنْ مصاديقَ (ما وراء اللغة) , وهذا الأمرُ يستدعي التأملَ ؛ فهي عندَهُم لا تقتصرُ على الخطابِ اللسانيِّ , فهي حاضرةٌ في الاستعمال والخطابِ التداوليِّ , ومن أهم مصاديقَهَا الاختصاراتُ و الرموزُ التي يلجأ إليها اللسانيونَ للتعبير عن المصطلحاتِ , وهي لغةٌ مغايرةٌ تماماً عن اللغة الطبيعيّةِ , فهي لغةٌ صوريةٌ تجريديةٌ رمزيةٌ تشبهُ لغةَ المناطقةِ ورموزَهُم في تحليلِ القضايا , ويدفعُهُم إلى ذلك تحري الدقة في الوصف (٥) .

وفي المعالجات السيميائية التي توازنُ بين اللغة البشريّةِ ومختلفِ الأنظمةِ العلاماتيةِ السيميائيةِ ولغة الحيوان تبرزُ هذه الخاصيةُ في اللغة البشريّةِ التي تفتقرُ إليها بقيةُ الأنظمةِ الإشارية غير اللغوية ولغة الحيوان (٦).

إنَّ الدراساتِ اللسانيّةِ نشاطٌ علميٌّ وليس من طريقة أخرى لوصف اللغاتِ من غير اللجوء إلى لغةٍ ما ؛ مما يخلقُ مشكلةً مفادُهَاْ استعمالُ موضوعِ الدراسة (اللغة الموصوفة) للحديثِ عَنْهَاْ . فهذاْ ٱلأَمْرُ سوفَ يهونُ وتخفُّ وَطْأتُهُ في الدراساتِ العلميّةِ غيرِ اللسانيّةِ , فَمَاْ مِنْ عِلْمٍ مِنْ العُلُومِ إلا ويحددُ لَهُ مَوضُوعاً للدراسةِ , وبتمايز الموضوعات تتمايزُ العلومُ ومناهجُهَا , وكلُ علمٍ يحتاجُ أداةً للدراسةِ تُعَبِّرُ عن ذلك الموضوعِ , وتفصحُ عنهُ , فقد تتخذُ شكلَ البياناتِ أو الأرقام أو الجداول الإحصائية أو الرموز أو الصور أو الخرائط والإحداثيات إلى جنب اللغة الطبيعيّة وما تتوسلُ به من جهاز اصطلاحيٍّ نظريٍّ مجردٍ , فيكون موضوعُ الدراسة وأداة الدراسة مختلفين ولا توجدُ صعوبةٌ تُذْكَرُ في تمييز موضوع الدراسة عن أداتِهَاْ, لكن هذا الأمر إنْ حصلَ في بقية العلوم فهو لَنْ يَحْصلَ فِيْ الدِّرَاْسَاْتِ اللسانيّةِ والعلومِ اللغويّةِ؛ إذ يُسْتَعْمَلُ الموضوعُ بوصفه أداةً للحديث عن نفسه , فمَنَ يرومُ الحديثَ عن اللغة ووصفِهَاْ لا حيلةَ أمامَهُ من دون اللجوء إلى عباراتِ اللغةِ نفسِها , مما يولِّدُ تطابقاً جزئياً بينَ موضوعِ الدراسةِ وأَدَاْتِهَاْ (٧).

وقد دأبتِ ٱلْأدبياتُ اللسانيةُ على التفريق بين اللسانيّات العامة أو الكلية , واللسانيّات الوصفيّة العاكفةِ على دراسة لغةٍ بعينِهَاْ , ومن هذا المنطلقِ فرقَ د. المسديُّ بينَ لغةٍ واصفةٍ ضمن اللسانيّات العامة , وأخرى ضمن اللسانيات الوصفية النوعية مشيراً إلى تفاوت الصعوبة بينَ الاثنين , فقد أكَّدَ أنَّ ((صعوبة الخطاب اللساني من حيث هو تعبير علمي يتسلط فيه العامل اللغوي على ذاته ليؤدي ثمرة العقل العاقل للمادة اللغوية . ويزداد الأمر عسراً عند الانتقال من المعالجة النظرية للظاهرة اللغوية العامة إلى دراسة لسان من الألسنة في ضرب من الكشف النوعي أو التحليل التطبيقي , و يتلابس عندئذ الخطاب القائل بالخطاب المقول بما أنَّ اللغة التي تمثل مادة الفحص تتطابق حينئذ مع اللغة التي تمثل وسيلة التعبير عن ثمرة هذا الفحص , ومن المفارقات الناجمة عن هذا الدوران أن البحث اللساني يزداد يسراً وارتياضاً كلما تباينت اللغة المدروسة واللغة الدارسة , أو لنقل ـ باقتباس ألفاظ يتداولها المناطقة في غير هذه المقاصد ـ إنَّ الخطاب العلمي اللساني يتناسب جلاؤه طردياً مع اختلاف اللغة الموضوعة عن اللغة المحمولة)) (٨) .

ويرجعُ المسديُّ هذهِ الحقيقةَ اللغويّةَ إلى ضَرْبٍ منْ الاستبطان النفسيِّ , فقد ذَكَرَ أَنَّ ((الفكر لا يعكف على اللغة بالنظر والفحص إلا بواسطة أداة لغوية وهذا يتم بفضل ما في الظاهرة اللغوية من طوعية الرجوع بنفسها على نفسها حتى يصبح الخطاب موضوعه ومادته كلاهما الكلام , وهذه من قدرات الشمول في اللغة لأنها تستطيع أن تتخذ من نفسها مرآة عاكسة ترى فيها نفسها بضرب من الاستبطان على حد عبارة علماء النفس)) (٩)

ومما يؤسفُ لَهُ أنَّ توظيفَ مصطلحِ الاستبطان النفسيِّ عندَ المسديِّ لتقريب مفهوم (ما وراء اللغة) هو توظيف قد جانبه التوفيقُ ؛ بسبب أنَّ موقفَ علماءِ النفس من (اللغة الواصفة) في التحليل النفسيِّ كانَ موقفاً سلبياً ؛ لكونه ــ في نظرهم ــ لا يشفُّ عن حقيقة المكبوتات الداخلية في لاوعي المريض ؛ بسبب رمزيةِ اللغةِ الإنسانيّةِ المحملة بمعانٍ اجتماعية ثقافية إيحائية , مما يسلبُهَا صفةَ الوساطةَ الحياديةَ في التعبير عمَّا يختلجُ في نفس المريض من مكبوتاتٍ حبيسةٍ في لاوعيه . وكان من أبرز مَنْ أنكرَ جدوى اللغة الواصفة وعدمَ موضوعيتِها في التحليل النفسيِّ واللسانيِّ (جاك لاكان) **(١٠) .**

ويعيدُ المسديُّ رسمَ المثلثِ الدلاليِّ لـ (أوجدن وريتشاردز) في حديثه عن (ما وراء اللغة) , فإذا كانت الألفاظ في اللغات الطبيعية تعملُ في إحالتها للأشياء في ضوء ثلاثية الدال اللفظيِّ والمدلولِ الذهنيِّ التصوريِّ والمرجعِ الذي يحيلُ إليه في الواقع الخارجيِّ ,

فالمثلثُ الدلاليُّ فـ (ما وراء اللغة) عند المسديِّ سيختلفُ , ففي تصوره أنَّ :((انعكاس اللغة على نفسها من شأنه أنْ يجعل الكلام هو ذاته دالاً وهو نفسه مرجعاً , فتنصهر بصفة آلية كل عناصر الدلالة فلا يغدو دال ولا مدلول ولا مرجع إلا في حد واحد منصهر بحيث تتقلص أضلاع المثلث الدلالي تقلصاً يفضي بها إلى التطابق فتغدو كلها نقطة واحدة هي مركز الدائرة المحيطة في منطلقها بالمثلث المتساوي الأضلاع)) (١١) .

إنَّ مستهل عبارة المسديّ المتعلقةِ بكون الكلام سوف يتحولُ إلى دال ومرجعٍ في الوقت نفسه في (ما وراء اللغة) تمتلكُ الدقةَ الموضوعيّةَ في تشخيص البعد الدلاليِّ لـ (ما وراء اللغة) , بَيْدَ أنَّ تمثيله الهندسيّ لِتَقَلُصِ أضلاع المثلث ــ ومما يؤسف له ــ لم يكن موفقاً ,فهو يقوضُ تلك الدقةَ , فأضلاعُ المثلث الدلاليِّ تبقى على أصلها المعهود مع فارق يكمن في أنَّ المرجع سوف يتحول إلى مكونٍ لغويٍّ لا شيءٍ خارجي متحدث عنه . وقد اكتفى المسديّ بشرح تلك المقاربة الرياضية باستعمال مفردات واصفة لها من دون تقديم رسم هندسيّ يجسد ذلك . ولبرهنة عدم الدقة لابُدَّ مِنْ رَسْمِ ذلكَ التمثيلِ الرياضيِّ الذي يتحدثُ عنهُ المسديُّ , فالبحثُ يرسمه في ضوء تصور المسديّ عنه بالنحو الآتي :

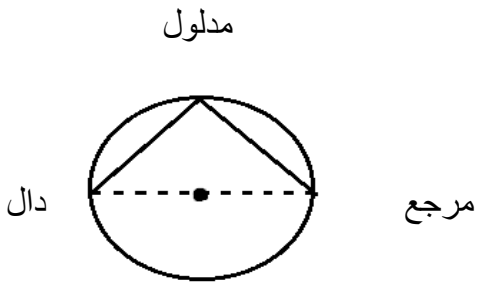

إنَّ الإتيان بالدائرة كان بسبب حاجته لإيضاح تَحَوّلِ المثلثِ و تقلصِ أضلاعِهِ إلى نقطة . وإقامةُ النقطة في وسط ضلعِ المثلثِ الواصلِ بينَ المرجعِ والدال ربما لم يكن مبرراً ولا يوضحُ تمثيلَ عمليةِ تقلصِ تلك الأضلاع من دون رسم الدائرة التي تشكلُ رؤوسُ المثلثِ و زواياه نقاطاً في محيطِها . فكانت الدائرةُ ونقطةُ مركزِها خياراً بيانياً يعكسُ تحولَ أضلاع المثلث إلى نقطة .

ولا بدَّ من رسم أبعاد محيطها لتجسيد ذلك التحول الذي سيؤولُ إلى نقطةٍ لا أبعادَ لها , متضمنٌ في كينونتها الدالُ والمدلولُ والمرجعُ في وقتٍ واحدٍ . فالبحثُ يؤكدُ أنَّ أضلاعَ المثلثِ الدلاليِّ تبقى قائمةً أيضاً في (ما وراء اللغة) , فالدالُ هو ألفاظ اللغة لا معانيها الوصفية الاستعمالية بل اصطلاحاتُها اللسانيةُ , ومدلولُها الذهنيُّ يمثلُ التصوراتِ النظريّةِ اللسانيّةِ عن اللغة الموضوع الموصوفة , ومرجعُهُ الموضوعيُّ يمثلُ اللغةَ الموضوعَ المتحدث عنها , وزاويةُ المثلثِ الأخيرةُ ــ في تصور البحث ــ سوف تُقْطَعُ بنقطةِ زاويةِ مثلثٍ دلاليٍّ آخر يتمثلُ بالمثلث المألوف

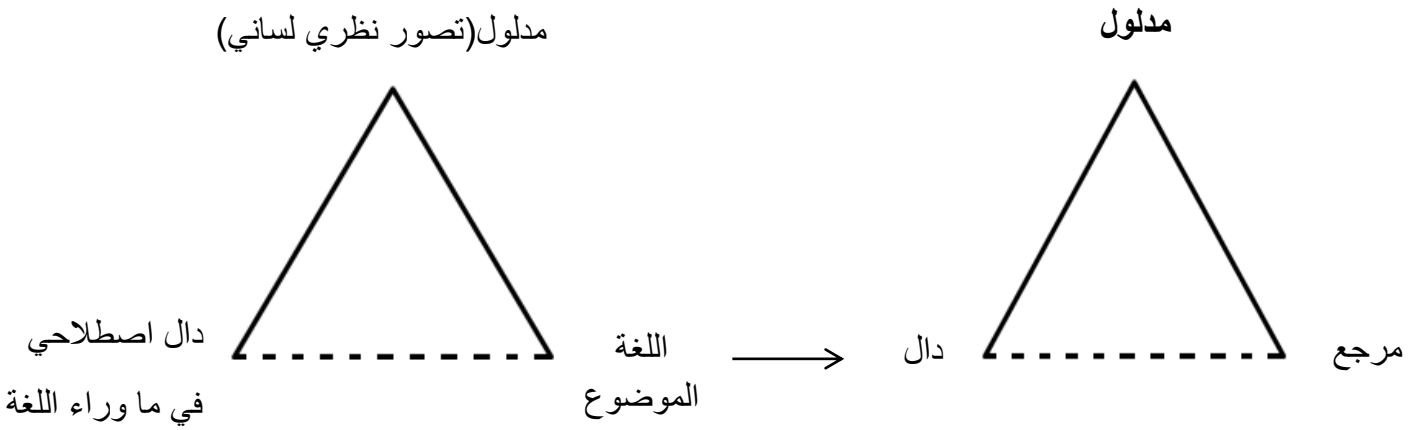

إنَّ الضلع الواصل بين الدال واللغة الطبيعية رُسِمَ منقطاً مشاكلةً لأصل المثلث عند (أوجدن وريتشاردز) , فاعتباطيةُ العلاقةِ بين الدال ومرجعِهِ الخارجيِّ تم التدليلُ عليها بتلك النقاط , والأمرُ نفسه فيما يرى البحثُ يمكن أنْ يدلل عليه بتلك النقاط غَيْرِ المتصلةِ فِيْ (ما وراء اللغة) إذا كانت اللغةُ الواصفةُ نظاماً صورياً رمزياً إذ يحتملُ هذا النظامُ ممكناتٍ شكلية كثيرة يمكن أنْ يقعَ الاختيارُ على أيِّ واحدٍ منها للإشارة لتلك اللغة الموضوع , فليس ثمة ما يحتمُ اختيارَ رَمْزٍ من دون غيرِهِ لوصفِ مكون من مكونات اللغة . ولكن تلك الرموز لن تضطلعَ وحدها بوصف اللغة وبناءِ نظريّةٍ شارحةٍ متحدثةٍ عَنْ اللغةِ لا بل ليس بالإمكان الحديث عن اللغة من دون توظيف اللغة نفسها في وصف نفسها , مما يعني أنَّ الضلعَ الواصلَ بَيْنَ دوال (ما وراء اللغة) ومرجعِهَا (اللغة الموصوفة) ينبغي أنْ يكون خطاً متصلَ النقاطِ , فالعلاقةُ تبدو علاقةً قسريةً , صحيحٌ أنَّ ثمة بدائلَ لفظية لغوية ممكنة تُشَكِّلُ خياراتٍ اصطلاحية يمكن توظيفُ أي منها والتواضع عليها , ولكن ليس هناك نظام إشاري يستطيع أنْ يكون بديلاً عن اللغة في (ما وراء اللغة) , حتى الرموز الاصطلاحية الصورية الشارحة للغة يجري التواضعُ والاصطلاحُ عليها بواسطة اللغة نَفْسِهَاْ .

ولا تقتصرُ مشكلة اللسانيات الواصفة على اللبس الحاصل بينها وبين اللغة الموضوع التي تصفها فيما يخلقه خطابها من إيهام في المطابقة بينهما , بل إن تعدد النظريات اللسانية وتشعب اتجاهاتها لم يحققْ هدفَهَا بخلق لغةٍ عامةٍ تضطلعُ بوصفِ الألسن البشريّةِ جميعها وصفاً موضوعياً وبنحو علمي في إطار ما يُسْمَى بـ (اللسانيات العامة) , فقد تعددتْ كثيرٌ من نظرياتِها بتعدد اللغاتِ (١٢).

ويؤكد (روبير مارتان) أنَّ الكلمة في اللسانيات هي كلمةٌ غيرُ شفافةٍ بمعنى أنها تكفُّ عن الإحالة إلى العالم فهي تُحِيْلُ إلى نفسها , ففي كل معالجة لسانية سواء أكانت من عامة الناس غير المختصين بعلم اللسانيات أم من عالم اللسانيات تفقد العلامة اللسانية شفافيتها بنحو مؤقت وتنقطع عن الإحالة سوى إحالتها على نفسها , وفي اللحظة التي يتم فيها معالجةُ العلامةِ فِيْ ضَوْءِ اْنْعِدَاْمِ شفافيتِهَاْ فسوف نَقِفُ موقفاً لسانياً (١٣).

وحديث (مارتان) وَرَدَ فِيْ سياقٍ تعليميٍّ في مقدمةِ كتابهِ , ويهدفُ إلى تيسير المفاهيم وتبسيطها , فمن الواضح أنه يجعل وظيفةَ (ما وراء الخطاب) تساوي وظيفيةَ (ما وراء اللغة) , فالموقفُ اللسانيُّ ينحصرُ ضمن الاشتغال العلميِّ التجريبيِّ المبرهنِ على مكوناتِ اللغةِ بدقةٍ متناهيةٍ في حديث واصفٍ يتسمُ بالتجريدِ الشديدِ , أما المواقف الصادرة على نحو مؤقت فهي إرغامات يمليها تأمينُ مقاصد الخطاب بنحو واضحٍ لا لَبْسَ فيهِ . صحيحٌ أنَّ سمةَ الانقطاعِ عَنْ الإحالة وفقدان الكلمة شفافيتها وَصْفٌ يمتلك من الدقة المتناهية في تعين المفقودِ من أضلاع المثلث الدلاليِّ للعلامة اللسانية , والمقصودُ به هو المرجعُ الخارجيُّ , وهي صفة ملازمة في (ما وراء الخطاب) وفي اللغة الشارحة إلا أنها في الأول سرعان ما يُسْتَعَاْنُ بها من المتلقي لفهم قصد المتكلم , فيتعن مرجعها , بيد أنها في (ما وراء اللغة) تكف عن الاحالة بنحو مطلق .

وغالباً ما تلجأ الدراسات اللسانية التطبيقية بتحديد عينة البحث (المتن اللغوي) الذي يمثل أنموذجاً للغة الموضوع التي ستعكفُ على تحليله ووصفه لسانياً , وأما تُلْحَقُ نهايةُ الكتابِ بملاحق نصية , وفي إجراءات المعالجة تلجأ إلى وسائل شكلية طباعية للتفريق بين اللغة الموضوع والحديث عنها , ويتمثل ذلك بطباعة الأجزاء المحللة وجمل اللغة بخط غامق ومائل , وتفادياً لتكرارها تُرَقَّمُ كلُّ جملةٍ برقم معين ويتم الإشارة إلى ذلك الرقم كي لا تتكرر الجملة أو يتداخل بعض أجزائها المتحدث عنه في الخطاب الواصف , ويُتْرَكُ فراغ أبيض في الطباعة بين الحديث الواصف وجمل اللغة . هذا فيما يتعلق بالتفريق بين اللغة الموضوع و(ما وراء اللغة) , أما فيما يخص اللغة اللسانية الواصفة فكثير من الأبحاث ولهيمنة الطابع الصوري الرياضي الذي يتوسل برموز وعلامات تشبه علامات الجبر الرياضية تلتزم كثير منها بتقديم ثبت بتلك الرموز في أول الكتاب مع بيان لدلالتها الواصفة في مواضعة بحثية بين الباحث والقارئ , ونظراً لصعوبة التحليل اللغوي النصي الذي يتجاوز مستوى الجملة الواحدة في التحليل والتجزئة التركيبة نحو سبر العلاقات البنيوية المسؤولة عن حبك أجزاء النص بنحو كلي تلجأ كثير من الدراسات النصية لخطاطات شكلية تجسد تلك العلاقات بنحو صوري .

ويشير (يوجين . ا. نيدا) إلى أنه بالإمكان في ضوء ما تتيحه اللغة الحديث لا عن الذهاب في سفرة إلى أوربا بل في التحدث عن الطريقة التي نتحدث بها عن الرحلة. ومن أمثلة ألفاظ ذلك : word كلمة , sentence جملة, clause عبارة prepositionحرف جر adverb ظرف adjective, صفة , pronoun ضمير , noun اسم . verb فعل . فهذه الكلمات تنتمي إلى (ما وراء اللغة) , أما أمثلة الكلمات التي تنتمي إلى اللغة object موضوع , actorممثل actionحدث , goal الهدف , event

حدث relationعلاقةattribute رمز, فالكلمات الأخيرة يمكنها أنْ تنتمي إلى اللغة أو إلى (ما وراء اللغة), ويتوقف تحديد ذلك الانتماء وتعلقه بالاستعمال التداولي العام أو الحديث عن الخصائص النحوية للتخاطب , فحينما يجري الحديث عن كلمة holy بوصفها رمزاً لفظياً نكون بصدد تحديد معناها واستعمالها في النظام اللغوي , فهذه الطريقة تخص (ما وراء اللغة)ولكن حينما ترد هذه الكلمة في جملة the paraphernalia of the medicine man is holy فاستعمالها يرد في إطار التخاطب اليومي . وفي تفريقه بين اللغة الموضوع وما وراء اللغة يؤكد (يوجين ا . نيدا) أنَّ هذا الفارق بين الاثنين يُعدُّ مهما بالنسبة إلى المترجم فعليه أنْ يكون يقظاً أمام تحول اللغة إلى (ما وراء اللغة) , فترجمة النصوص المتعلقة بـ (ما وراء اللغة) تُعدُّ عسيرة جداً بسبب الاختلاف الكبير للتراكيب النحوية التي تمد الدارس بالمدلولات المختلفة اختلافاً جوهرياً عن العوالم الثقافية التي تمد بها مدلولات اللغة الموضوع في إطارها الاستعمالي (١٤) .

وقد أكدتْ بَعْضُ الأبحاثِ اللسانيّةِ المتعلقة بالجوانب الإدراكية التصورية التي تختص بتمثيلها أنظمة اللغة تعذر إمكان وجود جمل شارحة لبعضها البعض بنحو دقيق , فشكل الجمل الشارحة يختلف عن شكل الجمل التي تشرحها في البناء وترتيب الكلمات والتنغيم , وهما وإنْ اتحدا بفكرة دلالية مركزية عامة لكن ما يسمى بالمنظور الفضائي الذي يمثل الحيز الإدراكيّ في تَمْثُّلِ الأشياء الخارجية يختلف بين شخص وآخر تبعاً لموقعه وزاوية نظره لما يَتَمْثَّلُ لَهُ , مما ينعكس في خصوصية تمثيله لما يبدو له (١٥) .

لقد مثلت مشكلة تمثيل المعنى في (ما وراء اللغة) كبرى القضايا المنهجية التي شكلت تهديداً لمبدأ العلمية اللساني المنطلق من التجريب المرتكز على مفهوم إمكان التحقق من المفاهيم النظرية , فكيف يتم الوصول إلى المعنى وتحليله والتحقق منه ووصفه وتمثيله ؟ فالأنظمة السيميائية غير اللغوية يعبر عن معانيها بواسطة نظام مغاير لها , ففي الحديث عن الرسالة الإشارية التي يدل عليها اللون الأحمر في إشارات المرور يستعمل نظام إشاري مغاير هو النظام اللغوي فيقال : إنَّ اللون الأحمر يعني توقف . أما الرسالة اللغوية فتستعمل اللغة نفسها في الحديث عن معانيها , وإنْ كان ذلك متيسراً في الحديث عن مكوناتها التحليلية البسيطة نحو الأصوات فالأمر سوف يزداد تعقيداً في تمثيل المعنى والكلام عنه ؛ لتجرده في الذهن (١٦).

واذا كانت الأدبيات اللسانية المتعلقة بعلم الدلالة تفرق ما بين المعنى والدلالة ضمن إطار اللغة الطبيعية الإنسانية فمن المنطلق النظري عينه يجهد (لاينز) بتثبيت ذلك التمييز الثنائي بين المعنى والدلالة لـ (ما وراء اللغة) . فمعنى أي تعبير هو مجموع العلاقات القائمة بينه وبين التعابير التي يتقابل معها في اللغة الطبيعية الواحدة ضمن مفهوم القيمة , وهذا هو ما يميز المعنى عن مفهوم الدلالة التي ترتبط في ضوئه تلك الألفاظ والتعابير بكياناتها المرجعية في العالم الخارجي , فمن هذا المبدأ لا يرى (لاينز) من ضير بوجود أنواع مختلفة من التعابير المتعلقة بـ (ما وراء اللغة) , فذلك التمييز ينطبق على تعابير (ما وراء اللغة) مثل

(الوحدة المعجمية) و(الكلمة) و(التعبير اللغوي) , فمعاني هذه المصطلحات تكتسب قيمتها من تقابلها فيما بينها ودخولها في علاقات تشكل نظاماً شارحاً للغة , بنحو ما تكتسب كلمة (كلب) معناها في اللغة الطبيعية الواحدة بتقابلها مع مفردات (ثعلب) , و(ذئب) و(خروف) وغيرها من المفردات .

وضمن إطار اللغة الطبيعية قد يعطي معنى مفردة ما ترادفاً وصفياً لمعنى مفردة أخرى , نحو مفردة (حيوان) التي تصف مفردة (كلب) وترادفها في بعض جوانبها الإدراكية , وهذا الأمر فيما يؤكد (لاينز) يحدث أيضاً في (ما وراء اللغة) , فـ (تعبير لغوي) يدل على : (تعبير لغوي) و(وحدة معجمية) و(كلمة) , ويدل أيضاً على (كلب) و (حيوان) ؛ مثلما يدل (حيوان) على كائنين مميزين ومدركين, بمعنى أن مفردات (ما وراء اللغة) تكتسب معانيها من تقابلها في المعنى مع بعضها البعض . وتنبثق الدلالة في (ما وراء اللغة) بتعيينها لـ (اللغة الموضوع) التي ستعكف عليها بالوصف والتحليل , فهي بمثابة المرجع الذي هو موضوع الدلالة في إحالة اللغة الطبيعية الواحدة على العوالم الخارجية لحظة الاستعمال (١٧).

إنَّ هذا التفريق بين المعنى والدلالة لـ (ما وراء اللغة)كان الهدف منه لدى (لاينز) هو تقرير عمومية الخطاب الدلالي الواصف ضمن اللسانيات العامة , فهو في جهازه الاصطلاحي يمثل(معاني)النظرية الدلالية التي تقرر مبادئ وصفية تفسيرية عامة , وفي تعيينه ووصفه للغة ما يمثل ممارسة (دلالية) تعكف على وصف وتقرير معاني لغة طبيعية ما .

ويمكن الإفادة من هذا التمييز في رد الاعتراض الذي وجِّه لـ (ما وراء اللغة) باتهامه بالفشل في إيجاد لغة واصفة شارحة واحدة للغات المختلفة . فلا ضير من تعدد (ما وراء اللغة) ما دام كل واحد منها يعين مفرداته الشارحة ويحدد مفاهيمها من خلال تقابلاتها داخل الخطاب النظري الواحد المنسجم والمتماسك داخلياً.

وفي عشرينيات القرن العشرين و ثلاثينياته اهتمت حلقة (فينَّا) بالبحث في لغة العلم ووضع لغات شكلية وحصر الاهتمام الفلسفي مشكلات فلسفية تخص اللغة مهتمة , بالتنقيب عن الخاصية العلاماتية للغة , وحددت هذه الحلقة العلاقة بين لغة الموضوع (الموصوف) واللغة الواصفة (١٨) .

وقد اقتبس اللساني (هيلمسلف) جُلَّ طروحاته في نظريته (الغلوسماطيقيا) من حلقة (فينا) التي حرصت على تأسيس منطق رياضي شكلي فكانت (الغلوسماطيقيا) نظاماً رمزياً يمثل جبر اللغة يهدف إلى وصف اللغة بطريقة رياضية صورية تتوسل بالرموز المجردة . فقد شدد (هيلمسلف) على ضرورة التمييز بين اللغة الموصوفة واللغة الواصفة. واللغة الواصفة في نظره هي علم اللغة الذي ينبغي أنْ يتحول إلى علم رياضي ينضوي تحت نظرية عامة للعلامات (١٩) .

وكأنَّ (هليمسلف) قد فطن إلى أنَّ البون بين اللغة الواصفة واللغة الموصوفة كلما كان واسعاً فموضوعية الوصف وانسجام الخطاب اللساني سوف يتحققانِ , ولا يحقق ذلك سوى التجريدِ الصوريِّ , ولكن لإغراق نظرته في التجريد إلى حد الغلو لم يتحقق لها الذيوع إذا ما قورنت بنظريات لسانية ومناهج مختلفة .

وبسبب إغراقها في التجريد لم تسهم (الغلوسماطيقيا) في وصف اللغات منفردة بقدر إسهامها في بناء النظرية اللغوية العامة وقد شكل ذلك مأخذاً عليها , حتى المحاولات اليسيرة التي انطلقت في وصف بعض اللغات في ضوء (الغلوسماطيقيا) بقيت بعض المستويات اللغوية نحو علم الأصوات النطقي وعلم الأصوات الوظيفي خارج حيز التطبيق فيها لتعذر ذلك عليها (٢٠) .

لقد أشار (بارت) إلى كيفية تحول العلامات الشارحة إلى جزء من النظام المشروح , فكل علامة تتكون من عبارة ومضمون يرمز للعبارة (ع) وللمضمون بـ (ض) و يأتلفان بالصورة الآتية (ع ق ض) فقد يكون النظام يمثل امتداداً وعنصراً في نظام ثان على الرغم من انفصاله عن النظام الأول, فعلى الرغم من تداخلهما وتشابكهما فهما منفصلان . وانفصال النظام عن الآخر يكون بطريقتين مختلفتين حسب نقطة اندماج الأول في الآخر, مما يؤدي إلى مجموعتين متعارضتين . ففي الوضع الأول يصبح النظام الأول المؤلف من (ع ق ض) تعبيراً و ويتحول إلى دال ضمن النظام الثاني

٢ ع ق ض

١ ع ق ض

ويؤكد أنَّ هذه الكيفية هي صورة الدلالة الإيحائية عند اللساني (هليمسليف) التي تمثل لغة الأدب التي يتحول فيها الدال والمدلول ضمن العلامة السانية إلى دال في لغة إيحائية , ويستدعي ويرتبط بمدلول إيحائي . وباختلاف نقطة الاتصال تتولد الحالة الثانية التي يكون فيها النظام الأول (ع ق ض) عبارة عن مدلول للثاني

٢ ع ق ض

١ ع ق ض

وهذه الحالة تمثل ما يسمى باللغات الاصطناعية التي يعبر عنها بالطريقة الآتية :

دا	م
دا	م

الإيحاء

دا	م
دا	م

اللغة الاصطناعية

(٢١) واللغات الاصطناعية أحد مصاديقها اللغة الواصفة الشارحة للغة الموضوع (ما وراء اللغة) التي ستكون في ضوء الخطاطة السابقة التي رسمها (بارت) نظاماً إشارياً علاماته تمتد لتشكل المدلول للنظام الثاني أي تشكل المدلول للغة الموضوع التي هي محل عناية ووصف اللسانيات (٢٢) .

والحق أنَّ هذا المخطط يستدعي النظر والتأمل والمراجعة , فالنظام التدليلي الشارح إذ يمتد فيتحول إلى مدلول للنظام الموضوع فمن شأنه أنه يقصر النظر من دون الامتداد ووصف دوال اللغة الموضوع في بعدها الشكلي , فالنظام الشارح في الوقت نفسه يتحول إلى دوال على دوال اللغة الموضوعة ولا يقتصر على وصف مدلولات اللغة الموضوع , فاللغة تلتحم مستوياتها الشكلية والدلالية في لحمة واحدة فتخلق النظام ,الأمر الذي يستدعي التفريق بين النظام السيميائي التدليلي الشارح للغة ما (ما وراء اللغة) الشارح للغة نفسها , فالأول أخص في تعلقه وامتداده في النظام الثاني (اللغة الموضوع) بينما (ما وراء اللغة) هو أشمل في تعلقه وارتباطه في النظام الثاني (اللغة الموضوع) , فمرة يتحول إلى دال تصف دوالها وتارة مدلولاتها .

وربما المنطلق الدلالي السيميائي لـ (هيلمسلف) و(بارت) المهتم بالكشف عن عمل المدلول وأنظمة الدلالة حال من دون النظر لأنْ يمتدَّ نظرُهما لتداخل النظام التدليلي إلى دوال , فابتعد صنيعهما عن صورية تجسد (ما وراء اللغة) بنحو أدق .

وقد عاب (بارت) على السيمياء تواضع رؤيتها للغة النقد موازنة بلغة الأدب , فهي ترى أنَّ لغة الأدب(اللغة الموضوع) لغة من الطبقة الأولى على حين ترى نفسها لغة من الدرجة الثانية , ويرى (بارت) أنَّ لغة الأدب الشارحة بالإمكان أنْ تحل محل اللغة الأولى من حيث الأهمية والإبداع , إنَّ تصور (بارت) هذا شكل مأخذا عند من انتقد لغة الحداثة الأدبية الشارحة للنصوص المنطلقة من تصور (بارت) هذا فقد تحولت في نظرهم إلى غاية للفت النظر إليها لا إلى ما تشرح وتفسر من نصوص , فهي تمارس عملية حجب النص أكثر مما ينبغي أنْ تضطلع به من إنارة النص نقدياً ؛ لدوافع غير موضوعية ؛ لتبرز قدرة الناقد وتفوقه في خطابه النظري المستغلق الذي لا يشف عمّا يشرح ويحيل إليه من أدب ؛ مما يخلق مشكلة في تلقي النص وتذوقه (٢٣) .

وتحضر وظيفة (ما وراء اللغة) ضمن خطاطة (ياكوبسن) الشهيرة . إنَّ تمييز (ياكوبسن) بين أطراف عملية الاتصال هو الذي انتهى به إلى وظيفة (اللغة الشارحة) فهو يميز بين أطراف ستة في عملية الاتصال تتألف من (باث)متكلم ينشئ الرسالة اللغوية , و(مخاطب) أي مرسل إليه يتلقى ما يبثه المرسل , و(رسالة لغوية) , و(سياق) يؤطر ما تتحدث عنه الرسالة , و(قناة اتصال) مادية تمثل وسيطاً فيزيقياً تنتقل عبره الرسالة ,و(نسق لغوي) يمثل الشفرة التي تُرَمَّزُ بها معلومات الرسالة , والشفرة هي ما يضاهي النظام في مفهوم (سوسير) ,

السياق

المرسل ـــــــــــــــــــــــــــ الرسالة ـــــــــــــــــــــــــــ المستقبل

الشفرة

وسيط ناقل

وتنبثق الوظائف اللغوية في الاتصال من خلال تركيز المتكلم على طرف من هذه الأطراف الستة فقد تهيمن وظيفة ما من هذه الوظائف على مجمل الخطاب فتدمغه وظيفياً بها , ولكن لا يعني ذلك غياب بقية الوظائف بنحو مطلق فقد يحضرن ولكن ليس على نحو مهيمن , مثلما تهيمن به الوظيفة التي تطغي على مجمل الخطاب , فإذا ركز المتحدث على نفسه فستكون الوظيفية (تعبيرية) مثل العبارات التي تجسد التعابير الانفعالية التعجبية وعبارات الأسف أو الحزن , وإذا وقع التركيز على طرف المخاطب فتكون الوظيفة هي وظيفة (ندائية) نحو أساليب الطلب والنهي والنداء , وإذا ركز المتحدث على الرسالة وحدها وعلى تكوينها فالوظيفة ستكون وظيفة شعرية وتكون المرسلة تنتمي إلى فنون الأدب , وإذا وقع التركيز على السياق , فالوظيفة تكون وظيفة مرجعية التي تتمحور حول الحديث عن وقائع وأشياء خارجية يهدف إلى نقلها المتكلم إلى المخاطب , وإذا وقع التركيز على الوسيط الناقل فالوظيفة تكون وظيفة (تنبيهية) تهدف إلى إقامة الاتصال وتأمينه نحو عبارات المتكلم في الهاتف التي يطمئن فيها المتحدث بأنَّ الآخر يسمعه (أنا اتحدث معك هل تسمعني ؟)وعبارات التحايا والسلام تمثل أمثلة للوظيفة التنبيهية التي تهدف إلى إقامة الاتصال, وعبارات المجاملة الاجتماعية في الترحيب التي تقال في سياق الاستضافة تمثل مصداقاً لوظيفة إقامة الاتصال , وإذا وقع التركيز على الشفرة التي تمثل نظاماً مشتركاً بين الباث والمستقبل فالوظيفة هي (وظيفة شارحة)نحو أنا أقصد من قولي كذا هو أني كذا , ونحو المفردات التي تفسر وتشرح مفردات أخرى حينما يحس المتحدث بغموضها وعدم فهم السامع لها (٢٤) .

مرجعية

تعبيرية _____ شعرية _____ ندائية

ما وراء اللغة

إقامة اتصال

تمثل الوظيفة المرجعية الأساس في معظم أشكال التواصل , وإن حضرت بقية الوظائف فحضورها لا يفوق هذه الوظيفة , فوظيفة (ما وراء الخطاب) تصب في ديمومة الوظيفة المرجعية والحفاظ عليها ببيان ما غمض من مكوناتها على المخاطب . والوظيفية التنبيهية التي تركز على قناة الاتصال تهدف إلى خلق التواصل والحفاظ على سيرورته , فهي وظيفة تمهد للاتصال وتحافظ على الوظيفة المرجعية , وقد يستغنى عن وظيفة (ماوراء الخطاب) كلما كانت الكفاية التواصلية التي يتمتع بها الطرفان المخاطب والمرسل بمستوى عال بنحو لا يحتاج الخطاب في مفصل من مفاصله لبيان شيء يغمض على متلقيه فيما يحيل إليه . وتحضر في الخطاب التعليمي والإرشادي بنحو أكثر من ألوان الخطاب الأخرى , نحو ما يرويه الخطباء في الوعظ الديني من أحاديث مأثورة ذات أسلوب لغوي فصيح قد لا يتناسب بثه مع مستوى المتلقين فيضطرون الى أنْ يشفعوه بحكاية مضمونه ومعناه بمفردات من اللهجة العامية الدارجة غير الفصيحة , فالمرسل يتمثل أداءه في لحظة الكلام على وفق خاصية الاسترجاع اللغوية التي تتيح له مراقبة أدائه ومدى تفاعل المتلقين لما يبث , فيعمد إلى تقنية البدائل التركيبية فيعمد إلى الإضراب أو عطف البيان أو البدل بأنواعه أو إلى التأكيد لرفع توهم المجاز أو إلى الجمل المعترضة التي تقتحم طرفي الوحدة الإسنادية المتسقين دلالياً وتركيبياً بغية إيضاح ما يكتنف بعض الأطراف من إبهام , أو قد يعدل عن بعض العبارة التي سببها انزياح الخطاب عن أدائه المثالي , فقد يشوبه خطأ فيعمد إلى وسيلة نحوية متمثلة بـ (بدل الغلط) لتأمين تقنية الإحالة الدقيقة في الوظيفة المرجعية .

فالعبارة المعترضة (لو صح التعبير) هي مصداق لـ (ما وراء الخطاب) المتحرز و المراقب للإحالة غير الدقيقة , فقد تغدو بعض المسميات والنعوت غير موفقة في تحديد مفاهيمها فتأتي هذه العبارة للتنبيه ولتثبيت تحفظ المخاطب إزاء بعض ألفاظ خطابه , مما يسم خطابه بالموضوعية ويعزز مبدأ التعاون في المحاورة .

ثمة مفردات كثيرة حاضرة في المعجم العربي وقد اكتسبت دلالة اصطلاحية لغوية على يد النحويين واللغويين العرب ولكن معانيها الوضعية غير الاصطلاحية الأول تنبئ أنَّها وضعت للدلالة و الإشارة إلى مكونات اللغة أو الإشارة إلى نشاط الكلام لا بنحو تحليلي علمي موضوعي يضاهي صنيع النحويين بل

للإشارة إلى النشاط الكلامي اليومي وأبرز معانيه نحو : (تلفظ , لفظ , كلمة , كلام , قول , سؤال , خطاب , نفي, تعجب ..) حتى المعاني الاصطلاحية لا تبتعد كثيراً عن أصل الوضع اللغوي , ولكن لو تحرينا الدقة فهذه الألفاظ أقرب لـ (ما ورا ء الخطاب) منها إلى (ما وراء اللغة) .

على حين لا حضور يذكر للوظيفة المرجعية في (ما وراء اللغة) إذ ينعدم السياق الواقعي التي تحيل إليه عبارات اللغة وبنحو ما سيتضح في المبحث الثاني من عبارة أبي هلال العسكري بأنَّ تمثيلات النحويين لا يدخلها الصدق والكذب , فتغدو اللغة بوصفها نظاماً هي المرجع في الحديث , فترتد الألفاظ في(ما وراء اللغة) منعكسة فتولد اللبس في الإحالة , فاللبس ناشئ وحاصل بسبب خاصية الانعكاس ، بينما اللبس يزال عن الوظيفة المرجعية بفضل (ما وراء الخطاب) الذي يكتسب شرعية تكوينه وإنشائه لإزالة اللبس في الخطاب . والسمة الأخرى هي أنَّ (ما وراء الخطاب) هو خصيصة حاضرة عند مستعملي اللغة على نحو مطلق حتى عند الأطفال في بواكير اكتسابهم للغة فقد يرد على لسانهم عبارة مستفهمة (ماذا تعني هذه المفردة) أو (استفهام عن قصد المتحدث), أما (ما وراء اللغة) فهو خطاب علمي يقتصر تداوله على المشتغلين بصنعة الكلام وعلوم اللسانيات .

في (ما وراء الخطاب)تحضر الوظيفة اللغوية الشارحة لتحقيق أمن اللبس أو لأغراض وظيفية أخرى , فهي ليست وظيفة مهيمنة في الخطاب , بينما (ما وراء اللغة) هي لغة مهيمنة ولا تحضر الوظائف الأخرى مثلما هي سمة الخطاب العلمي القائم على وحدة الإحالة , فلا مراوحة فيه بين مرجع وآخر في عملية الإحالة مثلما يحصل ذلك على مستوى التداول الطبيعي.

ويمكن توظيف مصطلحي (الكفاية اللغوية) و(الكفاية الوصفية) في التفريق بين (ما وراء الخطاب) و (ما وراء اللغة) على الرغم من عدم عناية التوليدية بحقل الخطاب , فالمعرفة الضمنية الذاتية الفطرية بقواعد اللغة التي تبيح للمتكلم إنتاج ما لا حصر له من جمل جديدة وفهم جمل أخرى جديدة لم يتأتَ له سماعها من قبل وإصدار الأحكام النحوية غير المعللة حول غموض الجمل أو نحويتها واستقامتها تركيباً بالارتكاز على حدسه هي المسؤولة عن تصويب ومراجعة ما غمض من الأداء (٢٥) .

فهي معرفة غير معللة يرتز عليها (ما وراء الخطاب) في مراجعة ما يبث , بينما تمثل الكفاية الوصفية و الكفاية التفسيرية المرتكز النظري الافتراضي القائم على التجريب العلمي الذي يعكف على وصف و اكتشاف القواعد النحوية التوليدية وتفسيرها وبناء نظرية اللغة العامة (٢٦) .

, فهما اللغة الواصفة والمفسرة للغات الطبيعية وملكة التوليد , وهدفهما بناء نظرية لغوية شرطها التفسير الشامل لنظام اللغة الكلي فهي ترتكز على (ما وراء اللغة) . ولقد وجه (ديل هايمز) انتقاداً لمفهوم (جومسكي) حول الكفاية اللغوية ينطلق من مبدأ التواصل , الذي يأخذ في النظر إلمام المخاطب بشروط

المحادثة الصحيحة وما ينبغي أنْ يتمتع به المتحدث من قابليات تمكنه من التواصل , وقد توسع غير (هايمز) بهذا المفهوم ليشمل الكفاية الثقافية (٢٧).

ويمكن توظيف هذا المفهوم أيضاً على الرغم من عدم تناوله لوظيفة (ما وراء الخطاب) نقول يمكن توظيفه في بيان ما تضطلع به الكفاية الاتصالية في تمثل وتصويب وتفسير ما غمض والتبس من الخطاب , فليس ضرورة أنْ تكون المعرفة الضمنية الفطرية التي منشؤها الحدس هي المرتكز في (ما وراء الخطاب) بل الثقافة ربما المتواضعة أو الإحاطة البسيطة ببعض قواعد اللغة التي تتيح للمتحدث الإدلاء بتفسيرات لغوية معللة عن بعض مكونات خطابه .

سك المصطلح في الدراسات العربية :

ترد مقابلاتٌ عربية مختلفة وكثيرة للأصل الغربي ومن أبرزها (ما وراء اللغة) , فهو يرد في كتاب التفكير اللسانيِّ للمسديِّ بمفهومه النظري , ويوظف هذا المقابل اللفظيِّ عنواناً لأحد كتبه وهو (ما وراء اللغة بحث في الخلفيات المعرفية) , وهذا الكتاب لا يعنى بالبحث عن هذا المفهوم اللساني على الرغم من تبلور المصطلح العربي وانبثاقه وشيوعه على يد المسديِّ في كتابات وأبحاث له كثيرة في استعمال يتطابق مع مفهومه اللساني النظري مما يمثل ريادة اصطلاحية موفقة له إلا أنَّه يرد عنده في كتابه هذا في نزعة تقترب إلى النزعة اللغوية لا الاصطلاحية فقد انطلق نحو التفتيش عن حفريات اجتماعية ومعرفية ودينية تقوم بمثابة المحرك نحو نظرة العرب إلى اللغة وخصوصية لغتهم والترجمة وتكافؤ اللغات وتلقيهم للسانيات الحديثة ومشاكلات المعرفة النقدية ؛ في أبحاث شتى يجمعها رباط موضوعي واحد هو المحركات الاجتماعية الحضارية التي تشكل نظرتهم تجاه هذه القضايا , ولعل خير ما يؤكد ذلك حرصه إلى زيادة عبارة فرعية لعنوان الكتاب ـ وهو الخبير الثاقب ــ دفعا لما قد ينشأ من توهم إرادة المصطلح النظري , فكانت العبارة الزائدة : (بحث في الخلفيات المعرفية) مما يقرب صنيعه هذا من منهج (فوكو) الحفري , والدليل الثاني هو أن من يقرأ ويتمعن بالمباحث السيميائية التي تضمنها الكتاب يجدها خلوا تماماً من أي اقتراب لهذا المفهوم أو رصد لمصداق مفاهيمي تضمنته المدونة التراثية العربية , والمقتطفات الذكية التي وظفها للتدليل على جهدهم وسبقهم اللساني والسيميائي في وقت محل اشتغال هذا المفهوم (ما وراء اللغة) هو المحل العلاماتي اللساني السيميائي (٢٨), فغيابه يدلل إلى جنب ما ذكرناه عدم إرادة هذا المفهوم في كتابه هذا. وهو في وقت متقدم في كتابه (التفكير اللساني في الحضارة العربية) قد عثر على نص تراثي للتوحيدي يرتكز على هذا المفهوم (٢٩).

الأمر الذي يؤكد أنه يرد بمعناه اللغوي الدال على المحركات الحضارية المعرفية التي تقف خلف التراث اللغوي لا ارتداد المصطلحات النظرية الواصفة على موضوع البحث (اللغة المدروسة) .

وتظهر ترجمة المصطلح عند ماجد النجار بـ (متن اللغة) (٣٠)وهي ترجمة غير موفقة ,على الرغم من جهده وترجمته القيمة لكتاب (نيدا) وهو من الكتب المهمة في حقل الترجمة التي استلهمت نظريات لسانية مهمة . وهذه الترجمة يتفرد بها المترجم , ولم يقدر لها أنْ تشيع في الخطاب اللساني العربي , ومن الواضح أنه يستعير مصطلحا تراثياً عربياً مألوفاً هو (متن اللغة) الذي أكثر ما ينصرف إلى المفردات التي تشكل مادة المعجم , وبه سميت معاجم متأخرة مثل معجم (متن اللغة) لأحمد رضا , فهذا الاصطلاح يوحي بطريق أو آخر بالمصطلح اللغوي التراثي .

ويطلق عليها المسدي أيضاً مصطلحَ الوظيفة المعجمية (٣١) , والوظيفة الانعكاسية (٣٢) ,وترد عنده المقابلات الاصطلاحية الآتية أيضاً Metalangue لغة انعكاسية Metalinguistique لساني انعكاسي , وانعكاسية (وظيفة) Metalinguistique(function (٣٣) .

ويستعمل عبد القادر المهيري في ترجمته لـ (مدخل لفهم اللسانيات) لـ (روبير مارتان) مصطلح (الور لساني) و (الورلسان) و(ورلسانية) في نعوت مختلفة (٣٤) , فقد عمد إلى اختزال وحذف الألف والهمزة من آخر كلمة (وراء) وأدخل (ال) التعريف عليها مع إضافتها إلى تصاريف مختلفة حسب النعوت التي يقتضيها سياق الاستعمال من (لسانية , لساني , لسان) , وهذا ما تأباه طبيعة اللغة العربية , فالمُعَرَّفُ لا يُضَأْفُ إلى ما بعده , وهو من المسكوكات الشائعة خطأ في ترجمة المصطلحات الغربية التي تألف دمج الكلمات مع بعضها البعض بحذف أجزاء من بنية المفردة وإسقاطها . ولا يقتصر الأمر في عدم التوفيق إلى هذا الاصطلاح إلى طبيعة الصيغة الاصطلاحية حسب بل إلى ما يحيله الجزء الأخير(لساني, لسانية) فـ (ما وراء اللسانيات) يختلف تماماً عن (ما وراء اللغة) على الرغم من الصلة الموجودة بينهما, بيد أنهما لا يتماهيان فـ (ماورا اللسانيات) هو ينصرف إلى فلسفة اللسانيات أو ما يسمى بـ (الأبستمولوجيا) أو (نظرية المعرفة) وهي تبحث بأسس اختيار النظريات اللغوية والركائز التي تقوم عليها مناهج وصف اللغة , بينما يهتم (ما وراء اللغة) ببحث ودراسة اللغة وتحليلها مثلما هي علاقة النحو العربي بأصول النحو , أو الفلسفة بالمنطق.

ويقدم محمد علي الخولي مقابلين اصطلاحيين إزاء هذا المصطلح Metalinguistics هما : ((علم اللغة الواصفة : دراسة اللغة التي تستعمل في وصف لغة أخرى . علم ماورء اللغة .علم اللغة الماورائي : علم يدرس الظواهر المرتبطة باللغة مثل الدلالات الاجتماعية للفروق بين اللغات والعلاقة بين اللغة والحضارة والسمات الصوتية النادرة)) (٣٥) .

ولا يخفى ما في زيادة مفردة (علم) في سك المصطلح من إيحاء بأنَّ المفهوم يساوي علماً نظرياً أو منهجاً على حين هذا المفهوم هو آلية حاضرة في أي منهج أو أي نظرية لغوية فهو بعد إجرائي لساني على ما في تضمن التعريف الأول من مفاهيم الأبستمولوجيا وهو إن كان مسيس الصلة بها إلا أن العلاقة بينهما

علاقة تضمن بعض بكل , فالبعض هو (ما وراء اللغة) والكل يشمل ما يتعلق باختبار النظريات وأسس وضعها ونحو ذلك , أما التعريف الآخر فيتعلق مفهومه بأنثروبولوجيا اللغة واللسانيات النسبية الباحثة في المسافات الشكلية بين أنظمة اللغات , فالمفهوم مغاير لأصل المصطلح اللساني بل هو أقرب الى الدلالة اللغوية العرفية التي يمكن أن يدلل بها الى أن دراسة اللغة لا تقتصر على الشكل البنيوي المجرد بل يشمل ما وراء ذلك من سياقات حضارية وثقافية , وشتان ما بين الاستعمال العرفي والنظري الاصطلاحي من فارق .

ويترجم شاكر عبد الحميد مصطلح metalingual function بـ الوظيفة اللغوية الشارحة والوظيفة اللغوية العليا (٣٦) . ولم يكتف جمال الحضري مترجم (معجم اللسانيات) الصادر بإشراف (جورج مونان) بتقديم مقابل عربي واحد أمام المصطلح الإنكليزي , فقد قدم أكثر من مصطلح عربي فقد ذكر(ما وراء اللغة , ما فوق اللغة , ميتا لغة , لغة واصفة) (٣٧) .

ولا يخفى أنَّ المصطلحات الثلاث الأول متقاربة في الترجمة , والثالث منهن ترجم بتقديم السابقة الأجنبية من دون ترجمة (ميتا) بإضافتها إلى (اللغة) , فهي ترجمةٌ حرفيَّةٌ للمقابلِ الأجنبيِّ .

ويختار سعيدُ حسن بحيري مُصْطَلَحَ (اللغة الواصفة) بِوَصْفِهِ مقابلاً عربياً للمصطلح الأجنبي مبيناً أنَّ مصطلحي (اللغة العليا , ولغة مجردة) هما ترجمة حرفية غير موفقة مؤكداً أنَّ اختياره وترجمته بـ (اللغة الواصفة) حقق المواءمة مع منهج (هليمسلف) في نظريته التي تميز بين لغة الموضوع (الموصوف) التي هي لغة طبيعية التي يقع عليها اختيار عالم اللغة للدراسة ؛واللغة الموصوفة التي يختارها عالم اللغة لدراسة اللغة الموضوع , فتكون منطقية أو رمزية أو غير ذلك (٣٨).

وفي مواضع من ترجمة بحيري يسجل مؤاخذة على مؤلفة الكتاب المترجم , ففي توقفها عند العالم (رومان ياكوبسن) وطروحاته اللسانية أهملتِ الْتوقفَ والإشارة إلى تمييزه لوظائف اللغة في ضوء خطاطته الشهيرة , فشرع المترجم بعد مؤاخذته تلك بسرد تلك الوظائف. واللافت للنظر أنه قدم أكثر من مصطلح عند تقديمه الموجز لوظيفة اللغة الشارحة , ولم يستعمل مصطلحه الذي ارتضاه , فقد ذكر المصطلحات الآتية: (الاصطلاحية , الواضعة ,أو ما وراء اللغة) فقد استعمل ما لم يصطلح عليه ! (٣٩).

إنَّ مصطلحي (اللغة الواصفة) و (اللغة الشارحة) يَطَّرِدَانِ بنحوٍ ملحوظٍ في كثيرٍ مِنْ الدراسات العربية إلى جنب مصطلح (ما وراء اللغة) , وقد يوحي مصطلح (اللغة الواصفة) باقتصار النشاط اللغويِّ على ملاحظة المكونات ووصفها من دون النفاذ إلى التفسير وبناء نظرية اللغة العامة , كذلك مصطلح (اللغة الشارحة) قد يوحي مدلوله بالنشاط التعليميِّ المقتصر على إيضاح وبيان ما يغمض من مكونات اللغة ومفرداتها ؛ بينما مصطلح (ما وراء اللغة) وعلى الرغم من ترجمته الحرفية فهو يمثل أقرب المصطلحات من حيث الدقة لمعنى هذا المفهوم , وربما يرجح المصطلحان السابقان عليه بسمة اليسر

وسهولة النطق , فهو من حيث المكونات وثقل الأصوات أشد مؤونة في النطق والاستعمال , والمصطلحات الثلاث أكثر المصطلحات المستعملة للتعبير عن هذا المفهوم في الدراسات العربية , وإنْ رجحت كفة (ما وراء اللغة) . ولا ضيرَ من استعمال المصطلحين الآخرين ضمن سياق ورود المصطلح الأول (ما وراء اللغة) , فهو قرينة دالة على إرادة هذا المفهوم من الآخرين .

المبحث الثاني :ما وراء اللغة في التراث العربي مفهومه ومسوغات تكونه وموازنته بالمفهوم الغربي

إنَّ ظروف انبثاق مفهوم (ما وراء اللغة) في البحث التراثيِّ اللغويِّ العربيِّ تختلفُ عن المسوغاتِ الموضوعية التي أفرزت هذا المفهوم في البحث اللساني المعاصر ؛ إذ لم يكن المنطلق عند العرب يصدر عن مهاد معرفي فاحص لنظرية اللغة وما ينبغي أنْ تكون عليه من شروط كي تلبي الكفاءة العلمية لتلك النظرية ؛ نظير ما حصل في اللسانيات , فقد أفرز التحليل اللغوي عند العرب في سياق التلقي التعليميّ الشفاهي أو الممارسة الإجرائية التحليلية في مدوناتهم اللغوية منطلقات تحرص على دفع التوهم الحاصل بين مطابقة عباراتهم الوصفية لما تصف أي مطابقتها للغة الموضوع , فقد تمثل ذلك في شذرات موزعة لا تنتظم في باب نحويٍّ ولغويٍّ واحدٍ , ولا تتعاقبُ على مورد بعينه إنما هي إرغامات تتعلق بسوء التلقي لخطابهم فهي التي أملت عليهم ذلك التوقف في حقب زمنية تبدو متباعدة نسبياً ولا تقتصر على نحويّ أو لغوي بل امتدت عند بعض البلاغيين والمفسرين وعلماء الأصول الأمر الذي يحتمُ على البحث استحضارَ السياقِ الجدليِّ بكلِ وقفةٍ من تلك الوقفات في إطارها النظريِّ و التأريخيِّ المتعاقبِ , وهو أمر لم يكن سهلاً إذ يحتم مراجعة مدونات تراثية كثيرة جداً , وقد لا يسعفه الحض بالعثور على شيء مما يفتش عنه بعد طول المراجعة, أو قد يعثر على نتف يسيرة لا تنهض بإيضاح ذلك المشكل من دون أنْ تشفع بنظائر لها لا تطل هي الأخرى بنحو واضحٍ في عنوان أو باب من الأبواب بل ترتصفُ بين الأسطر مما يتطلبُ جهداً مضنياً في العثور عليها .

ومن أبرز تلك المسائل ولعلها هي التي أشرعت البحث في هذا المفهوم ما يورده سيبويه في كتابه من أنَّ اسم الحرف التبس بمدلوله الذي يشير إليه أي الحرف نفسه عند نفر من تلامذة الخليل (ت ١٧٥هـ) في مجلس ضم سيبويه (ت ١٨٠هـ)بنحو ما يلتبس (ما وراء اللغة) بـ (اللغة الموضوع) مما يشكل دافعاً للخليل نحو توضيح الفارق بين الاثنين ؛ كي يتمكن من إفهامهم المسألة التي هو بصددها التي تلخصت بتعليمهم كيفية النطق بالحرف بمعزل عن تشكيله داخل الكلمة وتفاعله ببقية الأصوات نفاذاً إلى ذوق الحرف للتعرف على كينونته الصوتية والسمعية النطقية بمعزل عن أثر الأصوات المجاورة له داخل الكلمة , ولصعوبة تجزئة الكلمة وتقطيعها والتوصل بنطق الحرف مفرداً إلى جنب تداخل مصطلح اسم الحرف بالحرف نفسه فقد أخفقوا في الإجابة الأمر الذي حدا به أن يبين ما غمض عليهم في الاثنين لينفذ

إلى قضيتين خطيرتين إحداهما تتعلق بقضية فنولوجية من قضايا التشكيل الصوتي التي تلتقي معها القضايا التشكيلية الصوتية المعاصرة في استحالة النطق بالصوت مفرداً من دون معية صوت آخر ليشكلا معاً مقطعاً صوتياً مع فطنته وانتباهه على اختيار صوت يأتلف مع الصوت الآخر المختبر يساعد على النطق به ولا يؤثر فيه في الوقت نفسه , فكان صوت الهاء الساكن كاشفاً عن ذوق الأحرف المتحركة , وهمزة الوصل في بدء الحرف كاشفاً عن ذوق الحرف الساكن . والقضية الثانية تصب بالتمييز بين الحروف وأسمائها التي أشرعت الباب لمن بعده في التمييز بين اللغة الموضوعة واللغة الدارسة لها فقد أورد سيبويه الحكاية في كتابه قائلا: ((قال الخليل يوماً وسأل أصحابه :كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لَكَ والكاف التي في مالك , والباء التي في ضَرَبَ ؟ فقيل له : نقول: باء كافْ . فقال : إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف . وقال : أقول كَهْ وَبَهْ . فقلنا : لِمَ ألحقت الهاء , فقال: رأيتهم قالوا :عهْ فألحقوا هاءً حتى صيّروها يستطاع الكلام بها , لأنه لا يُلفظ بحرف .فإن وصلت قلت : كَ وبَ فاعلم يا فتى , كما قالوا :عِ يا فتى . فهذه طريقةُ كلِّ حرفٍ كان متحركاً)) (٤٠)

وكثيراً ما يلجأ سيبويه في كتابه إلى إيضاح الخصائص التركيبية لوحدة إسنادية بوحدة إسنادية أخرى تكافئها في الخصائص التوزيعية والوظيفية وإن اختلفتا فيما تحيلان عليه ضمن اقتضاءات سياقية متنوعة يستدعي كل واحد منها تركيباً معيناً يناسبه , وكل التركيبات هي من التراكيب المستعملة ومتكلم بها , فسيبويه يصف تركيباً مستعملاً بتركيب آخر , أو يتحدث عن التركيب المستعمل بتركيب ثان مستعمل , وفي أحيان أخرى يلجأ إلى تراكيب صناعية شارحة في حديثه عن تلك التراكيب المستعملة , وفي هذه الأحيان الأخيرة يحرص على إيراد هذه العبارة (وهذا تمثيل ولا يتكلم به) حتى لا يتوهم متوهم أنَّ تلك التمثيلات هي من الكلام المطرد فيحاكيه استعمالاً وينسج على منواله بل تقتصر وظيفتها على التمثيل وتبيان الأحكام النحوية, فثمة مسوغات منهجية ملحة حدت بسيبويه إلى رصد الاستعمال وتوثيقه , و تحرص أنْ لا يحصل توهم بأنَّ اللغة المفسرة للمتن اللغوي بأنها عبارات مستعملة (٤١) .

والواو في هذ العبارة واو استئنافية ترد بعد توضيح سيبويه التركيب الذي هو بصدد وصف مكوناته وأحكامه الائتلافية بعبارة صناعية تضاهي التركيب من حيث الوظائف النحوية وانتظام المكونات ولكن تتضمن بعض المفردات التي تشغل موقعاً يوازي موقعاً وظيفياً في الجملة الأولى , ويشغل الموقع في الجملة الثانية مكون لغوي يفسر ويبين وظيفياً ما يشغل الموقع نفسه في الجملة الأولى من بعض المفردات , فتأتي عبارة سيبويه ردفاً للثانية مشيراً إليها بهذا التركيب المتضمن إحالة متجسدة بلفظة (هذا) العائدة على التركيب الصناعي , ويخبر عنها بـ (تمثيل) للدلالة على أنه غير مستعمل ولا ينتمي إلى (اللغة الموضوع) , ثم يعطف بـ (الواو) على هذا الكلام قوله (ولم يتكلم به) للدلالة والتأكيد بأسلوب النفي على عدم استعماله . ومن ذلك تعقيبه بهذه العبارة على كلام الخليل الذي أشار أنَّ القول: ما أحسنَ عبد الله !

بمنزلة القول: شيءٌ أحسنَ عبد الله , حتى لا يتوهم السامع أنَّ قول الخليل (شيء أحسنَ عبد الله) هو كلام مستعمل , فقد حرص سيبويه على المجيء بهذه العبارة (وهذا تمثيل ولم يتكلم به) .

فقد أبدل (ما) بـ (شيء) حتى تتضح منزلتها الوظيفية في التركيب بكونها مبتدأ , فعلى الرغم من تأكيده منع تقدم (عبد الله) على (ما) وعدم جواز تأخر(ما) عنه إلا أنه قد أحسَّ بأنَّ الإتيان بجملة اسمية شارحة لا يجوز فيها تأخر المبتدأ(شيء) لأنَّ خبره غير مفرد (أحسن عبد الله) , وهو جملة فعلية متضمنة ضميراً مستتراً عائداً على المبتدأ (شيء) . فَتَأخرُ(شيء) يُخْرِجُ الجملةَ من الاسمية نحو الفعلية , فتنقلب دلالتها الإسنادية الإبلاغية بذلك التأخير , والسبب وراء ذلك التمثيل هو أنَّ (ما) تحتمل دلالات كثيرة حرفية وأسمية , فالإتيان بـ (شيء) في الجملة الثانية التي توازي موقع (ما) في الأولى يبين أنَّ (ما) اسم شغل موقع المبتدأ ولا يصح تقدم خبره عليه (الجملة الفعلية) (٤٢) .

ويلجأ سيبويه إلى العبارة نفسها في جملة (لابست زيداً لقيت أخاه) ففي هذه الجملة التي هي جملة يظهر فيها (زيداً) وكأنه قد تأثر بالفعل (لابست) , فأصل الجملة المتكلم بها التي كان سيبويه معنياً بالحديث عنها هي : (زيداً لقيت أخاه) وكي يبين عدمَ تأثره (زيداً) بعامل آخر داخل الجملة عمد إلى عبارة مفسرة شارحة هي التي تبدأ بالفعل (لابست) يفسر نصب زيد لا أن الجملة أصلها المقدر يتضمن وجود الفعل , ودفعاً لتوهم ذلك عمد سيبويه إلى عبارة (وهذا تمثيل و لا يتكلم به) فثمة إحساس بأنَّ في اللغة الشارحة الواصفة ما قد يوحي بخلاف قصدها مما حدا به إلى أنْ ينبه على ذلك بهذه العبارة (٤٣).

و يحكي الزجاجي ت ٣٣٧ هـ اعتراضاً جدلياً على تقسيم النحاة للكلم على اسم وفعل وحرف , وهذا الاعتراض لا يستحضر مفهوم المصطلحات الثلاث بل تنطلق مؤاخذاته من حمل المدلولات على معانيها المتداولة في اللغة الموضوع , فالأرجح في نظر المعترضين عليها أنْ تنعت بالأفعال سواء أكانت أفعالاً نحو:(قام) و(يقوم) , أم أسماء نحو (رجل) و(زيد) , أم أحرفاً نحو (من) و(إلى) ؛ لأنَّ هذه الأقسام كلها أفعال المتكلم , فهي كلامٌ منطوقٌ , والكلام يفعله ويوجده المتكلم بعد أنْ لم يكن موجوداً , مما يؤكد ــ في نظرهم ــ كونها فعلاً من أفعاله محتجين بذلك أنَّ الاسم غير المسمى , فزيد (الاسم) غير مسماه . كذلك احتجوا بأنَّ لفظ الفعل (قام) في جملة (قام زيد) ليس هو فعل من أفعاله بل هو فعل لفظي للمتكلم ، ففعل زيد الحقيقي حركته على حين هذه اللفظة هي عبارة عنها , ونحو ذلك سائر الأشياء فهي أفعال لفظية ناشئة مِنْ فِعْلِ التفوه حين ينطق المتكلمُ بها (٤٤).

وقد انبرى الزجاجي في رد تلك الاعتراضات بإيضاح معانيها الاصطلاحية مؤكداً في الوقت نفسه أنَّ الاعتراض وإنْ كان في ظاهره صحيحاً إلا أن المعاني الطارئة على تلك الألفاظ مختلفة الهيئات , مما يدعو للفرق بينها في الدلالة . والأمرُ اللافتُ للنظرِ أنَّ الزجاجي في خاتمة إسهابه في بيان تلك المعاني الاصطلاحية ينسب رأياً للمُبَرِّدِ (ت ٢٨٥هـ) مفادُهُ هو إجازته تسمية تلك الأقسام الثلاث بالأسماء , فكل

من الاسم والفعل والحرف هو اسم لِمَاْ دَلَّ عليهِ مِنْ مسمى أو من حدث وزمان أو معنى حرفي , وأجاز المُبَرِّدُ فيما يحكيه عنه الزجاجي تسميتها كلها بالأحرف, فهي أي(الأسماء والأفعال , والأحرف) في نظر المُبَرِّدِ قِطَعُ الكلامِ المتفرقةِ , كذلك يجيزُ المُبَرِّدُ أنْ يسميها أفعالاً مرتكزاً على كونها أفعالاً تَصْدِرُ عَنْ النَّاطِقِ بِهَاْ (٤٥).

ولا يعني إجازة المُبَرِّدِ لتلك التسميات تبنيها في وصف وتحليل التراكيب العربية , فهي مصطلحات رئيسة وحقق استعمالها ثباتاً تداولياً في الخطاب النحوي على شتى مذاهبه ومدارسه بل تنطلق الإجازة من رصد اعتبارات ممكنة مختلفة في تسمية المكونات اللغوية , فالذي غلب في الخطاب النحوي هو استعمال تلك المصطلحات الشائعة لكفايتها الوصفية التحليلية . وكأن المُبَرِّدَ قد فطنَ إلى أنَّ عملية وضع كل مصطلح تنطلق من زاوية مفاهيمية معينة لتسمية تصور نظري عن مكون من مكونات اللغة , وقد تتعدد زوايا النظر حول المكون اللغوي الواحد تبعاً لتصورات مختلفة فَتَتَعَدَّدُ المصطلحاتُ المتعاقبةُ على الشيء الواحد , مما يخلق صعوبة في تَمْثُّلِ المدلولات المتعددة حول مرجعٍ واحدٍ (مكون لغوي) التي تحيل عليها (ما وراء اللغة) , فلا مناص من انتقاء أكثرها انسجاماً مع وحدة الخطاب النحويِّ ومضمونه التحليليِّ الواصف .

والحق أن في تسمية المعترضين على تلك المصطلحات وجهاً من الصواب إذا ما نظرنا إليه من زاوية لسانية معاصرة تتمثل بنظرية أفعال الكلام لـ (أوستن) الذي ميّز ثلاثة أفعال في النشاط الكلامي, أولُهَاْ هو فِعْلُ القولِ الذي يلتقي مع تلك المؤاخذات ويقصد به إنشاء الألفاظ والتراكيب ونظمها بصورة تتوافق صوتياً ودلالياً في نطق المتكلم مع قواعد لغة ما , فالمكونات الشكلية كلها أفعال وأنشطة نطقية للمتكلم , وهذا ما أرادته تلك الاعتراضات , والفعل الثاني في تصور(أوستن) هو الفعل المتضمن في القول , ويقصد به القوة القصدية الإنجازية المتضمنة لتحذير أو نهي ونحوهما , أما الفعل الثالث فهو فعل الأثر الذي يحدثه الكلامُ عند المخاطب ويقصد به الاستجابة المتمثلة بالنشاط الذي يضطلع به المخاطب.(٤٦)

ولكن لا يعني هذا أنَّ منطلقهم كان سليماً في رصد تلك المؤاخذات , فلم تتبلور في تلقيهم مدلولات تلك المصطلحات وحقولها المفاهيمية ضمن قصدية الخطاب النحوي العربي , فالتبس الأمر عليهم إلى جنب عدم تبرئة تلك المؤاخذات من مماحكات سجالية تصدر عن روح الجدل لذات الجدل نفسه , فالمدلول اللغوي لـ (فعل) بمعناه الاستعمال المركزي العام هو من أوحى لهم ذلك لا اقتفاء الأثر الإنجازي الذي يمهد له فعل الكلام , مثلما يتجلى في آثار (أوستن) التداولية في عمقها النظريِّ اللسانيِّ المعاصر.

ويقف ابن جني (ت٣٩٢) في خصائصه وتحديداً في باب إيراد المعنى بغير اللفظ المعتاد عند مفهوم اللغة الواصفة أي ألفاظ الصنعة النحوية ومعانيها التي ربما تؤدى بغير ألفاظها مستشهداً بحوادث ميدانية وقعت لبعض النحويين واللغويين أثناء مشافهتهم للأعراب مبيناً أنهم أي الأعراب تلقوا أسئلة النحويين من دون

أنْ يحفلوا بصناعة الإعراب النحوية لأنها منحصرة في ألفاظها لقوم مخصوصين هم النحويين فلم تراع قواعد الصنعة النحوية ومقتضيات السؤال في إجابة الأعراب , فمن ذلك أنَّ بعض النحاة سأل أعرابياً عن تحقير (تصغير)(الحُبارى) فلم يفطن لمعاني التحقير في الصناعة النحوية التي تصوغ الاسم نفسه بتغيير صرفي للدلالة على التصغير , فجاء بما يقابله من نوعه نفسه أي فرخه الصغير فذكر بأنه : (الحُبْرور) ولم يصغر اللفظة المسؤول عنها. ويروي أيضاً تجربتين ميدانيتين وقعت له في مشافهة بعض الأعراب حصل فيها له ما حصل لغيره من النحاة مع الأعراب إذ لم يفطنْ الأعرابيُّ المسؤولُ لقصد ابن جني حينما سأله مرة : كيف تجمع المحرنجم ؟ فغضب الأعرابي ظاناً أنه يريد المعنى العرفي الاستعمالي العام لـ (المحرنجم) فأجاب معترضاً : وأَيْشٍ فرقه حتى أجمعه ؟ وحادثة أخرى له يرويها حصلت له مع الأعرابي نفسه لا يبتعد مضمونها عن مضمون الحوادث السابقة , فقد سأله عن تحقير (تصغير) (الدمكمك) ـ ومعناه الرجل القوي ـ فأجاب: (شخيت) ـ أي النحيف الجسم ـ ولم يفطن لغرض السؤال المنطلق من معاني الصنعة التي تجري تغييراً شكلياً لبنية المفردة بكيفية مخصوصة في تصغيرها(تحقيرها), فحسب الأعرابي أنه يسأل عن ما يقابل المفردة في استعماله اليومي ليؤكد ابن جني أنه قد جاء بما يعرفه هو ولم يراعِ في جوابه مذهبَ النحاةِ فِيْ صنعتِهِم (٤٧) .

فعدم التواضع على نسق الصنعة النحوية يفضي تداولياً إلى لبس في الدلالة التصورية التي يتلقاها الأعرابي, فلا يحقق التواصل كفايته الإبلاغية الهادفة لمراقبة الأداء وتوثيقه بوصفه خطوة أولى نحو الوصف ثم التحليل والتفسير. فابن جني قد فطن إلى سر إخفاق التواصل ملخصاً إياه بسبب يعود لسوء تلقي معاني الصنعة اللغوية الأمر الذي يؤكد تمييزه بين المعاني الاستعمالية ومعاني الصنعة , وهذا التمييز يمثل ـ لسانياً ـ مصداقاً للتمييز بين اللغة الموضوع و(ما وراء اللغة) .

ويشير العسكريُّ ت ٣٩٥ هـ وهو بصدد التفريق بين المعنى والغرض إلى أنَّ تمثيلات النحاة لا تتعلق بغرض إبلاغي , فهي لا تصدر عن متحدث يصدر عن قصد ما إذ ذكر ((الفرق بين الغرض والمعنى : أن المعنى القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه ... والكلام لا يترتب في الإخبار والاستخبار وغير ذلك إلا بالقصد , فلو قال قائل محمد رسول الله , ويريد محمد بن جعفر , كان ذلك باطلاً , ولو أراد محمد بن عبد الله ـ عليه السلام ـ كان حقاً , أو قال : زيد في الدار , يريد بزيد تمثيل النحويين لم يكن مخبراً)) (٤٨)

ومن أبرز من توقف عند مفهوم (ما وراء اللغة)التوحيدي(ت ٤٠٠هـ) , فقد اصطلح عليه بـ (الكلام على الكلام) ورد ذلك في معرض رده عن سؤال الوزير, فقد أورد ما نصه ((وقال أدام الله دولته ليلة : أُحب أنْ أسمع كلاماً في مراتب النظم والنثر, وإلى أي حد ينتهيان , وعلى أي شكل يتفقان , وأُيهما أجمع للفائدة , وأرجع بالعائدة , وأدخلُ في الصناعة , وأولى بالبراعة ؟

فكان الجواب: إنَّ الكلام على الكلام صعب . قال: ولم؟ قلت: لأنَّ الكلام على الأمور المعتمد فيها على صور الأمور وشُكولها التي تنقسم بين العقول وبين ما يكون بالحس ممكن , وفضاءُ هذا متسع , والمجال فيه مختلف . فأما الكلام على الكلام فإنه يدور على نفسه , ويلتبس بعضه ببعضه , ولهذا شقَّ النحو وما أشبه النحو من المنطق , وكذلك النثر والشعر وعلى ذلك)) (٤٩) .

يمثل هذا الكلام مهاداً نظرياً مقتضباً توسل به التوحيدي للحديث عن كيفية إنتاج النصوص الشعرية الإبداعية والنثرية وما يكتنف الحديث عن ذلك من صعوبة تشق على غير أهل صنعة الأدب واللغة,ولم يسترسل في الحديث عن قضية (الكلام على الكلام) أكثر من ذلك , ولم يعثر البحث على باحث قبل المسديّ قد أشار إليه واستدعاه بوصفه مصداقاً لمفهوم (ما وراء اللغة) ,(٥٠) وبعد حين يحضر النص نفسه عند أكثر من باحث فقد ورد عند محمد محمد يونس في كتابه (المعنى وظلال المعنى) (٥١) و عند حسين خمري في كتابه (نظرية النص) (٥٢) وعند أحمد يوسف في (السيميائيات الواصفة) (٥٣) موظفين إياه في مقاربة اللغة سيميائياً وافتراقها في سمة الارتداد على نفسها في استحضار نص التوحيدي , وأغلب الظن أنهم أفادوا من المسدي في دراسته المتميزة (التفكير اللساني في الحضارة العربية) من دون إشارة , فالمسديُّ هو أول من أشرع البحث في اللسانيات العربية منقباً عن نواميس الكلام وخصائص اللغة التي لا تقتصر على خصوصية اللغة العربية في مدونات علم الكلام والفلسفة والأصول والبلاغة والنقد من دون الاقتصار على اللغة والنحو , الذي يؤكد ذلك أنهم لم يشفعوا نص التوحيدي هذا بنص تراثي عربي آخر نظير له في التمحور على (ما وراء اللغة), وقد وظفوا واستعملوا المصطلح نفسه , ولم تمتد نظراتهم كما كان ينبغي إلى الإشارة إلى صعوبة خطاب (ما وراء اللغة) والتفتيش عن تلك الصعوبات الذي يمثل هذا المفهوم واحداً من أهم أسبابها بل اقتصر النظر عندهم على خصائص العلامة اللسانية وافتراقها عن بقية العلامات من خلال هذا المفهوم أي سمة الانعكاس .

إنَّ مقارنة صعوبة صنعة الكلام (الخطاب اللساني) بـ (المنطق) تمثل أس المشكلة عند التوحيديِّ فلم يتوقفوا عندها . والتوحيديُّ في سطوره الموجزة والمكتنزة نظرياً لا يكتفي بتشخيص الصعوبة المشبهة بصعوبة المنطق بل يعبر عنها صورياً لكن من دون تمثيل جبري بنحو ما يلجأ إليه (بارت) , وهو أمر لم يشر إليه المسديّ أو الباحثون بعده ,ويلوح ذلك للبحث من عبارة (يدور بعضه على بعض) , فـ (الدور) مصطلح منطقي أصيل عند المناطقة العرب , وغالباً ما يعبرون عنه بنحو جبري باستحضار رمزين , وربما لو استعمل التوحيدي لفظ(الدور) لفطنوا إليه , ولكن عبارته المتصرفة باللفظ بصيغة (المضارع) (يدور) جعلتهم لم يفطنوا إلى قصده . وربما لاكتفائهم بما اكتفى به المسدي واتكائهم عليه والإفادة غير المصرحة هي السبب التي حالت من دون أنْ تمتد عنايتهم إلى مفهوم (الدور المنطقي) المتعلق بـ (الكلام على الكلام) .

فالدور هو توقف كل واحد من الشيئين على الآخر , وهو في المنطق علاقة بين حدين يمكن أنْ يعرف كل منهما بالآخر , وغالباً ما يمثل له بتوقف معرفة أ على ب .(٥٤)

ففي الدور تداخل صوري مثلما في (ما وراء اللغة) تداخل بين نظام لغوي طبيعي ونظام شارح له , فيتحولان إلى لحمة غير قابلة الانفصال مثل علاقة الدال والمدلول , فالفصل بين الدال والمدلول هو فصل اعتباري لتمييز أطراف العلامة اللسانية , وهما في حقيقة الأمر ملتحمان ببعضهما الآخر كوجهي الورقة الواحدة , كذلك لا يغدو من مبرر للدال في (ما وراء اللغة) لولا دوره وتوقفه على مدلوله (اللغة الطبيعية) .

وضمن الموضع نفسه في (الإمتاع والمؤانسة) يورد التوحيديُّ نصاً حوارياً جرى بين الأخفش وأحد الأعراب بعد أنْ غمض عليه حديثُ النحاة , فقد جاء فيه ((وقف إعرابي على مجلس الأخفش فسمع كلامَ أهله في النحو وما يدخل معه , فحار وعجب , وأطرق و وسوس , فقال له الأخفش : ما تسمع يا أخا العرب ؟ فقال : أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا)) (٥٥).

وكلام الأعرابي يختزن وصفاً دقيقاً في صعوبة (الكلام على الكلام) , ولعل هذه الحادثة هي التي أوحت للتوحيديّ سك مصطلحه الذي تفرد به موظفاً إلى جنبه مصطلح الدور المنطقيّ للتعبير عن كنه المشكلة.

ويرصد الشريف المرتضى ت ٤٣٦ هـ في أماليه جدلاً ينبثق من المتكلمين في تسجيلهم مؤاخذات تجاه النحويين مرتكزة على نقد تقسيمهم للفعل في أزمنة ثلاث الماضي والحاضر والمستقبل بينما في تصورهم العقلي للفعل أنه لا يعدو صورتين الوجود والعدم, أي فعل موجود وآخر لم يوجد , فالموجود والمتحقق صار ماضياً أما الآخر وهو المعدوم فهو المنتظر تحققه وغير واقع ولا صورة ثالثة تحتملها القسمة العقلية لديهم(٥٦) .

ويُحْسَمُ النزاعُ عند المرتضى لصالح النحويين في تصويب فكرة تقسيم الأفعال على ضوء الأزمنة الثلاث , ولكن يمهد له بمدخل نقدي يحمل المسؤولية فيه لعدم التأمل في المواضعات الاصطلاحية النحوية الدقيقة التي قد تشترك في اللفظ مع بعض مواضعات المتكلمين التي لا تقتصر على القبليات القرائية الثقافية لكل صاحب فن وما يعمد من اسقاطات مفاهيمية تنسجم مع فنه , فسوء العبارة الواصفة للغة الموضوع ونقدها كانت الميزان في الفصل بين النحاة والمتكلمين ففي نظره ((لا المتكلمون يحسنون العبارةَ عما لحظوه وأرادوه , حتى يزول الخلاف في المعاني التي هي المهم ـ ولا اعتبار بالعبارات ـ ولا النحويون يفطنون لإفهام ما قصدوه بلفظٍ غير مشتبه ولا محتمل , فكم من معنى كاد يضيع بسوء العبارة عنه وقصور الإشارة إليه !)) (٥٧)

وينطلق الشريف المرتضى من مفهوم (المواضعات المختلفة) الذي يكافئ مفهوم الخطاب المعاصر بمعناه المعرفي عند(فوكو)لا الشكلي اللساني في نقد اعتراضات المتكلمين الصادرة تجاه لغة النحويين

الاصطلاحية , فالخطاب يمثل شبكة المفاهيم الثقافية أو النظرية التي تشكل قبليات مشتركة تصدر عنها ألوان مختلفة من القول قد تختلف فيما بينها في محمولاتها الإبلاغية, وقد يسمى كل واحد منها خطاباً بيد أنها تنتمي إلى مقولات أم مؤسسة ورئيسة من شأنها أن تحقق الانسجام بين صور مختلفة من الخطاب وتميزه عن ألوان أخرى من خطاب مغاير , وإدراك تلك الخصوصية التي تشكل تقابلاً خطابياً يميز معرفياً بين خطاب وآخر من شأنها أنْ تفضي للحوار المثمر بينهما لا المماحكات التقويضية التي تتجاهل خصوصية ما يسميه الآخر بالارتكاز على اهتماماتها النظرية . فالمرتضى أكد أنَّ العرف العلمي يختلف باختلافه أهله وعاداتهم الاصطلاحية , فعلى الرغم من انتمائه إلى دائرة علم الكلام لكنه استطاع بموضوعية تحسب له النفاذ إلى نقد تلك المؤاخذات الكلامية بالارتكاز على مفهوم (المواضعات المختلفة) بعد أنْ أوهم المدلول اللغوي لـ (فعل) المتكلمين في اقترابه من مصطلحهم الكلامي (فعل) الذي يعني الإيجاد المتعلق بالذوات الحادثة بعد عدمها ؛ بخطأ النحويين في تسميتهم للفعل بذلك من دون بقية أقسام الكلام من الحروف والأسماء , فمن وجهة النظر الكلامية أنَّ (الفعل) و(الأسماء), وكذلك (الحرف)الذي فرق النحويون بينه وبين الأسماء كلها أفعال حتى الأصوات هي أيضاً أفعال في التصور الكلامي . والحق أنَّ هذا الاعتراض ليس جديداً بل كان قد توقف عنده الزجاجي من قبل في إيضاحه بنحو ما مرَّ في هذا البحث , لكن تبدو معالجة المرتضى أكثر توفيقاً من معالجة الزجاجي , لا لأنه صدرعن متكلم حاكياً اعتراضهم الكلامي بمصطلحاتهم الدقيقة بنحو تفصيلي أكثر ممّا فصَّل الزجاجي , بل في تحميله المسؤولية للطرفين معاً بنحو ما مر , إلى جنب توظيفه اللغة الكلامية الشارحة والواصفة في الانتصار لمقصد النحاة وبيان المنطلقات النظرية النحوية في ضوء علم الكلام؛ في مراوحة شارحة بين الخطابين , فمرة يعرض الاعتراض بلغة المتكلمين و أخرى يجعل لغة النحاة (لغة شارحة) للغة المتكلمين هادفاً من ذلك التدوير النظري إلى البرهنة على صحة مرامي النحويين , فهو يشير إلى أنَّ النحويين لم يلجؤوا في الفصل بين الاسم والفعل والحرف من جهة نفي الحدوث والفعلية في بعديهما الوجودي بل فصلوا بينها مع اشتراكها في معنى الفعلية التي يذهب إليها المتكلمون؛ لما للتمييز بين هذه الأقسام من وجهة نظر معتبرة عند النحويين, لدلالة الاسم على معنى يخلو من الزمان , و لدلالة الاسم على معنى باقترانه بزمان مخصوص , والحرف لخلوه من هاتين العلامتين سموه بذلك . فكأنَّ النحويين فيما يؤكد المرتضى قد قصدوا في تسميتهم تلك إلى ما هو فعل حادث على حد المتكلمين , فقسموه وصنفوه ونوعوه , فسموا بعضه اسماً وبعضه فعلا وبعضه حرفاً بسبب اختلاف الأحكام التي عقلوها من الفعل الحادث . ويؤكد المرتضى في نهاية المطاف في خطاب يخص به المتكلمين أنْ لا لوم على النحويين بذلك ولا مناظرة فيه معهم مصوباً ما ذهبوا إليه (٥٨) .

إنَّ تأكيد المرتضى أنْ النحويين قد قسموا فعل الحدوث الكلامي على ذلك التقسيم الثلاثي المعهود هو أمر تقريبي تمثيلي لا أنَّ النحاة قد انطلقوا من مبادئ كلامية عقلية في التقسيم بدليل أنه استعمل مفردة (كأنَّ) ,

فلمقتضيات الإقناع في كلامه الموجه للمتكلمين استعمل لغتهم الشارحة وكأنها شكلت موضوعاً للغة النحاة الشارحة حتى يدرك المتكلمون مغزاه بيسر في ضوء تصورات كلامية معهودة إليهم .

إنَّ هذه المسائل النظرية وغيرها من نظائر مما قد توقف عندها هذا البحث التي يفرق بها النحويون والمتكلمون على حد سواء بحرص شديد بين المنطلقات العقلية الكلامية والنحوية تصب في التأكيد بأصالة المنطلقات النحوية التي تصدر عن كينونة اللغة وخصوصية الصنعة النحوية, وتنفي التأثر في مناطق منهجية عقلية كلامية أو منطقية مجاورة ؛ بنحو ما دأب الوصفيون المعاصرون باتهام النحو العربي بتلك المآخذ.

ويلوح عند عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) تفريقاً واضحاً بين اللغة الموضوع والعبارات الدالة عليها , وهو في هذا التفريق كغيره من اللغويين العرب ممن توقف عند هذا المفهوم ممن أتى على ذكرهم البحث لم ينطلق نحو التقنين أو التقعيد للسمات الشكلية والاصطلاحية للغة الدارسة والواصفة كحال اللسانيات المعاصرة التي انصب همها على إكساب الخطاب اللساني صفة العلمية في التفريق بين اللغة موضوع الدراسة و(ما وراء اللغة) بل يصدر الحديث عنده في التفريق بينهما لدفع اعتراض ما ولا يكون التفريق موضوعاً مستقلاً في النظر والبحث لديه , فثمة اعتراض يتعلق بمشكل يجر دافع الاعتراض ومفنده نحو هذا التفريق , فالجرجاني قد طغى الحجاج لديه في اثبات أنَّ نظم الكلام يتعلق بنظم المعاني النحوية وتعليق بعضها بالبعض الآخر, ولا يعود لسمات تتعلق بنظم الألفاظ فهي خادمة لها وتقفو أثرها في النفس . وقد حرص برد اعتراضات كثيرة و جمة تناهض ما يُنَظِّرُ لَهُ الأمر الذي انعكس شكلاً في أسلوبية الكتاب وبنيته التي غلب عليها طابع التكرار , وهو في كل مرة من المرات يعرض نظره في النظم من جديد بما يناسب الرأي المناهض, فهو تكرار يعضد وظيفة الحجاج التي انبنت عليها إحدى ركائز كتابه (دلائل الإعجاز) , ومن بين تلك الاعتراضات التي ردها الجرجاني أنَّ النظم لو كان يعود لمعاني النحو لما تأتى للعربي البدويِّ الذي لا يعرف النحو ولا يلم بمصطلحاته نحو المبتدأ والخبر وغيرهما أنْ يأتي بنظم من الكلام لا يحسنه المتقدمون في علم النحو ممن هم على إحاطة بالكلام العربي مما يؤكد في نظرهم أنه ـ أي النظم ـ لا يعود لمعاني النحو . ولقد وظف الجرجانيُّ في ردِّ هذا الاعتراض رداً كلامياً قد لجأ إليه علماء الكلام لرد اعتراض وجه إليهم ممن أنكر عليهم جدوى هذا العلم ومصطلحاته , فالصحابةُ ـ فيما يرى الجرجاني ـ والعلماء في الصدر الأول لم يكونوا على إحاطة بمصطلحات (الجوهر , والعرض , وصفة النفس, والمعنى) والعبارات التي وضعها علماء الكلام التي تقنن لمفاهيم العقيدة الإسلامية , فلو كانت الدلالة ـ والاعتراض لمنكر علم الكلام ــ على المفاصل العقائدية المهمة كحدوث العالم ووحدانية الله عز وجل لا تتم إلا بمعرفة ما وضعه علماء الكلام و ابتَدَؤوا به من عبارات لكان تصور علماء الكلام عقائدياً أفضل من التصور العقائدي للصدر الأول الإسلامي الذي أثر عنه ذلك .

والرد الذي وظفه الجرجاني الذي انطلق متوسعاً فيه فيما يتعلق بالنظم أنَّ جواب المتكلمين تلخص بالتفريق بين العبارات أي عبارات المتكلمين ومدلول العبارات , والعبرة في نظر المتكلمين ـ أي الاعتقاد السليم ـ بمدلول العبارات لا بالعبارات , ويقصدون بمدلول العبارات جملة التصورات والعقائد التي اعتنقها الصدر الأول من المسلمين من دون الإشارة إليها , أي هي التي شكلت موضوعاً للدراسة والبحث عند (علماء الكلام) أي مدلول العبارات هي بمثابة (اللغة الموضوع) ومصطلحات علم الكلام وتصوراته النظرية بمنزلة (ما وراء اللغة) . ومدلول العبارات عند الجرجاني ستكون معاني النحو التي ينطلق منها ذلك البدوي في إنشاء الجمل وفهمها والتفريق بين نظم وآخر , فهو يفطن إلى الفرق بين (جاء زيدٌ راكباً) و(جاء زيدٌ الراكبُ) ولا تضره عدم معرفته ـ بنحو ما يؤكد الجرجاني ـ بعبارة النحويين في (راكب) وكونه حالاً , أو عبارته في (الراكب) وكونه صفة , كذلك هو يفطن إلى أنَّ(زيداً) في (زيد منطلق) مخبر عنه و(منطلق) خبر , ولا يضيره شيئاً عدمُ معرفة عبارة النحويين عن ذلك وتسميتهم لـ (زيد) مبتدأ. فمعاني النحو الفطرية الذي ينطلق منها إبلاغ العربي البدوي في بيان أغراضه وفهمه وتأويله لما يتلقى من الكلام تمثل (الموضوع له) أو (مدلول العبارات النحوية) أي إنَّ اللغة تمثل المدلول ولغة البحث عنها تمثل (الدال) بنحو انعكاسي . و يؤكد الجرجاني ذلك التمايز في موازنته فهم البدوي الأعرابي بالوضع الثانوي النحوي قائلاً : ((لو كان عدم العلم بهذه العبارات يمنعه العلم بما وضعناها له وأردناه بها لكان ينبغي أنْ لا يكون له سبيل إلى بيان أغراضه وأنْ لا يفصل فيما يتكلم به بين نفي واثبات وبين ((ما)) إذا كان استفهاماً وبينه إذا كان بمعنى الذي وإذا كان بمعنى المجازاة ,لأنه لم يسمع عباراتنا في الفرق بين هذه المعاني))(٥٩) .

ويعضد الجرجاني ما يذهب إليه برواية من روايات اللحن التي اعترض فيها الأعرابي منكراً خطأ المؤذن في نصبه لمفردة (رسولَ) في قوله : (أشهد أن محمداً رسولَ) مؤكداً أنَّ انكاره يصدر عن علم بأنَّ معنى النصب يخرجه عن كونه خبراً ويصيره والاسم الأول بمنزلة الاسم الواحد الأمر الذي لا يحقق الإفادة مما حدا به أن ينبه عليها معترضاً بقوله : صنع ماذا ؟ أي يطلب ما يجعله خبراً وإنْ لم يستعمل هذا الأعرابي عبارات النحاة الواصفة , مما يؤكد معرفته الفطرية بمعاني النحو (٦٠).

ويمكن للبحث أنْ يستعين بهذه الرواية وتوظيف الجرجاني لها في تدعيم ما ذهب إليه في المبحث الأول في التفريق بين (ما وراء الخطاب) و(ما وراء اللغة) , فالجرجاني يحرص على نفي فطنة الأعرابي بعبارات النحاة ؛ مؤكداً وعيه بمدلولها بنحو فطري , وينطلق لإثبات ذلك بالاعتراض العفوي على أداء لغوي خاطئ الأمر الذي يعزز ما تمَّ تأكيده في المبحث الأول بأنَّ (ما وراء الخطاب) يصدر من وحي (الكفاية الضمنية) التي هي معرفة فطرية بقواعد اللغة , ولا يصدر عن الكفاية التفسيرية في عدم التصويب التي هي معرفة نظرية علمية مبرهن عليها , ولا يشترك فيها الجميع بل تقتصر الإحاطة بها على المهتمين بعلوم اللسان .

ويقترب الجرجاني من مفهوم مهم يتعلق باللغة الواصفة وعدم مكافأتها دلالياً لما تصفه, فقد عالج هذه المسألة وهي بصدد رد أحد الاعتراضات الذي وجه لحصر النظم بالمعاني , فقد انطلق هذا الرأي من كون العبارات المفسرة لا تفضل العبارات التي تفسرها , فكلاهما يمثلان معنى واحداً , فلا فضيلة تعزى للمعاني بل العبرة والمزية تعود للألفاظ ؛ مستدلين بذلك بالألفاظ التي تفسر بعض المفردات الغريبة التي يغمض معناها ويجهل العلم به فتأتي مفردة تفسر المفردة الغريبة , فكلاهما يتكافآن دلالياً ويعبران عن معنى واحد , ولكن ستكون المزية للفظ , نحو مفردة (طويل) التي توضح وتفسر معنى (الشرجب) , وهي من الألفاظ الغريبة التي يقل تداولها . والجرجاني لا ينكر مقدمتهم الاستدلالية المتعلقة بكون بعض الألفاظ المفسرة لألفاظ غريبة يعبران عن معنى واحد , ولكن الذي ينكره هو سحب هذا المفهوم إلى التراكيب المؤلفة للكلام المفهوم وعلى وجه الخصوص تلك التعابير الإيحائية التي تتضمن مجازاً واتساعاً التي تُفَسَّرُ بتراكيبَ يبتعدُ نظمُها عن دائرة المجاز والإيحاء , فهو لا يرتضِ كون العبارات المفسرة لها تحمل المعنى نفسه في الدلالة , فهو يؤكد أنَّ اللفظ المفرد يدل على معنى ويشرح اللفظ الغريب الذي كأنه لا معنى له لعدم الاحاطة والجهل به , فمعناه هو معنى المفردة المفسرة لها, بيد أنَّ العبارات التي تتضمن استعارة أو كناية لا تدل على معنى تفسره تلك العبارات الشارحة التقريرية التي تتضمن المعنى نفسه بحسب ادعاء من ادعى ذلك بل هي أي العبارات المتضمن استعارة أو مجازاً تدل على معنى وذلك المعنى يدل على معنى آخر في حين العبارات المفسرة لها لفظها الذي يدل على معنى تعييني فحسب ولا يتعدى غير ذلك , فلا يصح الاستدلال بكون المعنى واحداً في التعبيرين , فعبارة (كثير رماد القدر) وإن فسرتها عبارة (هو كثير القرى) لكنهما لا يتكافآن دلالياً (٦١).

فمزية النظم تعود لألفاظ الاستعارات والمجاز لا لنظم معانيها النحوية . إنَّ ما ينتهي إليه الجرجاني لتأكيد فكرة النظم الصادرة من تعليق المعاني النحوية بعضها بالبعض الآخر هو الفرق الدلالي بين التفسير والمفسر , وهو عين ما ترصده اللسانيات في تمييزها دلالياً بين اللغة الموضوع و(ما وراء اللغة), فالمفسر هو ما يكافئ (اللغة الموضوع) والتفسير يكافئ (ما وراء اللغة) , ولكن الجرجاني قد قصر الفرق الدلالي بين التفسير والمفسر على التراكيب وتحديداً بين الإيحائية والتقريرية المفسرة لها, بيد أنَّ الأمر في اللسانيات يمتد ليشمل جُلَّ مكوناتِ اللغةِ مفردات وتراكيب . ولا يعدم البحث وقفة في التراث اللغوي العربي تحس بهذه المشكلة أي تفسير اللفظ المفرد بلفظ آخر مفرد مع تأكيد التباين الدلالي بينهما, فقد انطلق من هذا المنطلق أبو هلال العسكري في كتابه (الفروق اللغوية) وهو بصدد نفي الترادف اللغويِّ بين المفردات ودفع شبهة منكري الترادف الصادرة من أنَّ المفردة يفسر معناها بأخرى , فهما يتكافآن دلالياً ولا فرق بينهما في المعنى ومع إنكار العسكري للترادف يقر أن تفسير معنى اللفظ بآخر يفارقه دلالياً هو أمر يتعلق في النشاط اللغوي وكأنه يهجس بأس المشكلة ولكن لا خيارَ من دون ذلك, فلا بد من إيضاح المفردة بأخرى مع ما فيهما من اختلاف دلالي (٦٢) .

وثمة مؤاخذات كلامية تحمل مصطلح الفاعل والفعل على الحقيقية العقلية المنطقية ولم تدقق في مغزى الوضع الثانوي الاصطلاحي عند النحاة , فَتُشْكِلُ على علل النحاويين التفسيرية المتعلقة بالعامل انطلاقاً من هذه المسلمة الكلامية فكيف يكون الفاعل مرتفعاً بالفعل وهو موجد ومنشئ له في بعده الفيزيقي الخارجي ؟ وكيف يكون المفعول به منتصباً بالفعل وقد أوجده الفاعل فهو أثر من آثار الفاعل ؟ وأنى للفعل أنْ يؤثر فيه والفعل إنما أثره يكون بوساطة الفاعل فلولا الفاعل ما وجد الفعل ؟ هذه المسألة وغيرها من مؤاخذات كلامية انبرى لجلوها ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) في تساؤل عقلي كلامي وجه إليه , فكان من أبرز مرتكزاته التي فند فيها تلك المؤاخذات هو أنْ مبادئ الصناعة النحوية ومصطلحاتها المتداولة عند النحويين لا ينبغي أنْ تحمل دلالتها على ما عند غيرهم من مواضعات تبعدها عن قصد النحويين .فالنحويون لا يريدون من الفاعل بأنه قد أوجد الفعل على نحو الحقيقة , فالفاعل في تصورهم هو من أسند إليه الحديث الذي قبله , وبه جرى الحديث عنه سواء أكان موجداً له ومخترعاً أم لم يوجده, نحو(مات زيد) و(مرض زيد) (٦٣) .

ويعضد ابن السيد البطليوسيّ تصوره هذه بمسألة الفرع والأصل فيما يتعلق بالأسماء والأفعال , فهي عند النحاة على خلاف ما عند المتكلمين الذين يبحثون عن الحقيقية الواقعية في الموجودات الخارجية التي ينسجم معها القول بأنَّ الأفعال فرع عن الأسماء, فهي التي أوجدتها, فقد أشار إلى ذلك في نصه : ((الأشياء عند النحويين ليست على موضعها عند أهل النظر من المتكلمين وإنَّ لكل صناعة سبيلاً يجب ألا يتعداها من أراد تعلم تلك الصناعة , وإلا فسدت عليه المعاني بإدخاله في تلك الصناعة ما ليس منها . ألا ترى أنَّ النحويين قد جعلوا في هذا الذي ذكرناه الأفعال أصلاً والأسماء فرعاً محمولاً عليه , وذلك بعكس ما عليه الأمر في الحقيقة)) (٦٤).

ولم يقتصر الأمر على المؤاخذات المتعقبة أواخر الكلم والآثار في نقد مصطلحات العمل بل شكلت المعاني الإعرابية التحليلية الواصفة منطلقاً في موازنتها بالحقيقة العرفية لنقد تلك المصطلحات أيضاً في التصور النظري العقلي , ولم يبتعد الرد كثيراً عند ابن السيد البطليوسي عن رده السابق ؛ مستعيناً هذه المرة بما يدحض المشكل الجدلي بعبارات تداولية خارج دائرة الصنعة النحوية وقع فيها لفظ الجلالة الكريم مفعولاً به في حجاج يرمي لتقرير أنَّ لغة النحاة الشارحة (الصنعة النحوية) في معانيها الإعرابية هو حكم لفظي, حسبها أن تحلل أجزاء الكلام وتميز بين مكوناته, وتلك المكونات لفظية لاشك ,فهي تبحث في أحكامها ولا يمتد البحث في المعاني الوجودية الخارجية, فهذا شأن أهل الكلام والعقل,فقد نص قائلاً : ((جميع صناعة النحو إنما تفيد المتعلم لها حكم الألفاظ التي يعبر بها عن المعاني لا حكم المعاني في أنفسها . ألا ترى أنك تقول : مات زيدُ , فيكون (زيدٌ) فاعلاً من طريق اللفظ , وإن كان مفعولا من طريق المعنى وكذلك تقول: ذكرت زيداً , ومررت به , فتؤثر العواملُ في لفظ (زيد) بالنصب والخفض , والمعنى الواقع تحته لا تأثير

للعوامل فيه . كذلك تقول : سبح زيدٌ ربه , وعظم عمرو خالقه , وتقول في إعرابه : زيدٌ وعمرو فاعلان , وربه وخالقه مفعولان , عكس ما على المعنى , فصحَّ بهذا كله أنَّ الإعراب حكم لفظي لا معنوي))(٦٥)

وابن السيد البطليوسي يذكر أنه لا ينكر وقوع الفاعل في تراكيب بصورة تطابق دلالته النحوية الصناعية دلالته العرفية الاستعمالية نحو (قام زيد) ولكن هذا لا يقدح في الأصل الذي انبرى لتقريره (٦٦).

لقد شكلت اسمية الأصوات وقضية التدليل مصداقاً من مصاديق (ما وراء اللغة) في الفكر اللغوي العربي واقترابهم من هذا المفهوم , فتبلورُ مشكلةِ الإحالة على كينونة اللغة في بعدها الفيزيقي الموضوعي التحليلي كان الزناد الذي انقدح منه هذه المفهوم .

إنَّ التفكير الأبجدي الكتابي قد أفرز علامات انعكاسية تدلل على الأصوات المفردة بواسطة دوال اسمية مدلولها الصوت المفرد , فاكتسبت تلك الدوال صفة الاسمية , فأصبحت تدل على نفسها بنفسها في (ما وراء اللغة) , وقد راعت عملية الوضع الثانوي سنن اللغة في تدليلها على المسميات بانتهاجها لصور صياغة الأسماء , فقد أشار إلى ذلك الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) وهو بصدد تفسير الحروف المقطعة في أوائل السور القرآنية الكريمة فقد نص قائلاً: ((اعلم أنَّ الألفاظ التي يتهجى بها أسماء , مسمياتها الحروف المبسوطة التي منها ركبت الكلم , فقولك ضاد اسم سمي به ((ضه)) من ضرب إذا تهجيته , وكذلك : را , با : اسمان لقولك : ره , به , وقد روعيت في هذه التسمية لطيفة , وهي أن المسميات لما كانت ألفاظاً كأساميها وهي حروف وحدان والأسامي عدد حروفها مرتق إلى ثلاثة , اتجه لهم طريق إلى أن يدلوا في التسمية على المسمى فلم يغفلوها, وجعلوا المسمى صدر كل اسم منها ..إلا الألف فإنهم استعاروا الهمزة مكان اسمها . لأنه لا يكون إلا ساكناً)) (٦٧)

ولم يقتصر النظر عند الزمخشري عند التوليد الدلالي الاصطلاحي وسبل صياغته في عملية الوضع الثانوي بل مضى نظره إلى تتبع اطراد الأحكام النحوية الإعرابية في إئتلاف مفردات الوضع الثانوي في خطاب اللغة الشارحة , فالإعراب يدخلها مثلما يدخل مفردات اللغة في دلالتها التصورية العرفية المركزية إذا إئتلفت في علاقات رأسية مولدة وحدات إسنادية تقتضي مزيات وظيفة تكسع بها أواخر الكلم خشية وقوع اللبس, فكانت الحركات العربية هي وسيلة نظام اللغة في الاضطلاع بتلك المهمة , فالعوامل بنحو ما يشير الزمخشريّ تدخل هذه الألفاظ , فيلحق الإعرابُ أواخرَهَا لأنها كلم ؛ مثلما يلحق الإعرابُ أواخرَ الألفاظ اللغوية العرفية في التركيب , ويفارقها إذا ما تفوّه بها المخاطب بنحو إفرادي مثلما يفارق الإعراب ألفاظ اللغة العرفية إذا ما نطقت بنحو إفرادي , فقد أشار ((وحكمها ما لم تلها العوامل أن تكون ساكنة الأعجاز موقوفة كأسماء الأعداد, فيقال : ألف لام ميم , كما يقال : واحد , واثنان وثلاثة ؛ فإذا وليتها العوامل أدركها الإعراب . تقول : هذه ألف , وكتبت ألفاً, ونظرت إلى ألف , وهكذا كل اسم عمدت إلى تأدية ذاته فحسب , قبل أن يحدث فيه بدخول العوامل شيء من تأثيراتها , فحقك أن تلفظ به موقوفاً , ألا

ترى أنك إذا أردت أن تلقي على الحاسب أجناساً مختلفة ليرفع حسبانها , كيف تصنع وكيف تلقيها أغفالاً من سمة الإعراب؟ تقول : دار, غلام , جارية , ثوب , بساط . ولو أعربت ركبت شططاً .)) **(٦٨)**

إنَّ اسمية الأحرف في (ما وراء اللغة) عند الزمخشري وظفت لتوضيح فكرة إسناد الفعل إلى الجملة في قوله تعالى : ((وإذا قِيلَ لَهُم لَا تُفسِدُوا في الأرضِ)) الآية١١|البقرة مما يدخل ضمن مفهوم حكاية الخطاب غير المباشر المتضمن ضمن خطاب مباشر , فقد ورد في تفسيره ((فإنْ قلت : كيف صح أنْ يسند ((قيل)) إلى ((لا تفسدوا , وآمنوا)) وإسناد الفعل إلى الفعل مما لا يصح ؟ قلت : الذي لا يصح هو إسناد الفعل إلى معنى الفعل , وهذا إسناد له إلى لفظه , كأنه قيل : وإذا قيل لهم هذا القول وهذا الكلام . فهو نحو قولك : ((ألف)) ضرب من ثلاثة أحرف . ومنه : زعموا مطية الكذب)) (٦٩)

إنَّ الفعل (زعموا) قد شغل موقع الابتداء في (زعموا مطية الكذب) فقد أخبر عنه بـ (مطية الكذب) , والأصل فيه أنْ يسند إلى ذات عاقلة , فالسمة التكوينية الدلالية للاسم المسند إليه الفعل ينبغي أنْ تتسم بقدرة السرد والحديث , ولكن (الفعل) في هذا القول وقع مبتدأ ليحكم عليه بـالخبر (مطية الكذب) لما يتضمن (الزعم) من دلالات سلبية تلقي تبعات ما تسرد من أحداث غير واقعية على غيرها ؛ للإيحاء بالحقيقة الموضوعية في الرواية , فـ (ما وراء الخطاب) يجري فيه الحديث عن بعض مفردات الحوار , بينما في (ما وراء اللغة) يتم الحديث عن اللغة برمتها (٧٠).

ويرصد السهيلي ت٥٨١هـ في كتابه (نتائج الفكر) جملة من صور الالتباس التي منشؤها سوء التلقي لمقاصد النحاة بسبب توهم مطابقة تعبيراتهم النحوية لما تعبر به العرب في كلامها , فلم يكتف بالتنبيه على المفارقة بين الاثنين والتمييز بينهما والإشارة لما تشترك به لغة النحاة بما تواضع عليه العرب بل مضى نحو تقرير ما ينبغي أنْ يعمد إليه النحويون في تأمين إيصال مقاصدهم النحوية ؛ لبينونة ما يعبرون عنه بما قد يوهم بمطابقته لكلام العرب , فقد ردَّ الاعتراض الذي ثبت مؤاخذة على سيبويه بعدم تعريفه وحده للاسم مثلما صنع مع الفعل والحرف , فقد أكد السهيلي أنَّ الاسم في عبارة النحويين يقع على ما هو في كلام العرب فلم يحتج إلى بيانه بحد عكس الفعل والحرف , فالفعل عند العرب هو الحدث وعند النحويين هو اللفظ الدال على الحدث والزمان, والحرف عندهم ما دل على معنى في غيره ولا يفهم من كلام العرب على الحروف هذا المعنى , لينتهي إلى أنَّ ألفاظ النحويين جميعها تنقسم على قسمين الأول: هو ما تواضعوا واصطلحوا عليه ولا يعبر به العرب إلا عن معنى آخر , مثل الظرف والحرف , فهذه التعبيرات ونظائرها لابد من بيانها بالحد أو الرسم للمبتدئ , والثاني: ما هو على أصل موضوعه في كلام العرب , نحو الاسم , والفاعل , والمفعول به , فالثاني لا أشكال فيه على الناظر في صناعة النحو (٧١).

والحق أنَّ مصطلحات النحو قاطبة تبتعد عما هي عليه في وضع كلام العرب حتى الاسم, صحيح قد يصدق على صنف من أصناف الاسم المعبر عن أسماء الأشخاص والجمادات ونحوهما لكن يطلق أيضاً

على جملة من المفردات التي تنسبك نحوياً بحرف مصدري أو اسم موصول فتشغل التوزيع التركيبي وتحل نحوياً محل الأسماء الصريحة مما لا يستطيع مَنْ لا حظَّ له بعلم النحو تمييز اسميتها, فذلك لا يتأتى إلا بوسائل تحليلية تبرهن عليها الصنعة النحوية فلا يتبادر إلى ذهنه معنى اسميتها , كذلك الفاعل بنحو ما تم الإشارة إليه في هذا البحث في جملة من المسائل التي ولد فيها مفهوم الفاعل لبساً , فالفاعل نحوياً ما أسند إليه الفعل لا من قام بالفعل الخارجي ؛ لذلك جهد جملة من النحاة مثل ابن السراج ت ٣١٦هـ في أصوله على التفريق بين الفاعل اللفظي والفاعل المعنوي (٧٢) .

وعلى أية حال فالأمر الذي يستدعي النظر عند السهيلي هو تأكيده مراحل التلقي النحوي الابتدائية للناشئة التي تكون مأخوذة بتبادر الألفاظ بمعانيها على ما عهد به في اللغة والعرف العام, مما يستدعي التوسلَ ـ فيما يؤكد السهيلي ـ بالحدود النحوية والرسوم ؛ لتفادي سوء اللبس في تلقي النحو .

ومن بين ما توقف عنده السهيلي الاعتراض على تسمية النحاة الاسم المنعوت وكان الأجدر في التسمية أنْ يطلق عليه النعت ؛ لأنه في الحقيقة فعل المتكلم الناعت. وكان جواب السهيلي ينطلق أولا في تمييز عبارات النحاة وما يوافق بعضها النشاط الكلامي في الأداء, فألقاب النحاة بعض منها في نظره هي العبارة الحقيقية المدروسة نفسها , فالتمييز والتوكيد والنعت تمثل أنشطة كلامية وتقع بهذه الألفاظ فيوافق لقب النحاة لها وظيفتها الأدائية ؛على خلاف تمييزه الآخر لجملة من الألقاب النحوية كالفاعل والفعل والظرف التي لا تتطابق دلالاتها النحوية الاصطلاحية في لغتهم مع ما يتبادر من اللفظ على نحو الحقيقة (٧٣).

وتطل مشكلة الحمل على الحقيقية عند البعض ممن أشكل على تعبيرات النحاة ولغتهم في مفهوم (الاستتار) المتعلق بالضمير المسند إلى فعل في جملة واقعة خبراً عن مبتدأ, فقد حُمِلَ مفهومُ الاستتار عندهم على تواري جسم وراء جسم آخر , فالفعل على حد تعبيرهم كلمة مؤتلفة من حروف والحروف هي أعراض في اللسان أجزاء من الصوت , ولا يمكن أنْ يستتر فيها شيء ولا يظهر, إذ ليست هي بجسم . وعلى الرغم من بساطة مبدأ استتار الضمير إذ لا يحتاج إلى كم من الإيضاح والتفصيل في إقناع المعترضين إلا أنْ السهيلي قد حرص أولا على إيضاح مبدأ عام لا يتصل بهذا المفصل الجزئي يتعلق بلغة النحاة وألفاظها , مفاده أنَّ ألفاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح لا على الحقيقة ؛ لأنَّ مقصدهم هو التقريب على المبتدئين وتعليم الناشئين, ومن ثم يوضح محققاً القول بأنَّ الفاعل مضمر في نفس المتكلم , ولفظ الفعل متضمن له ويدل عليه وقد استغني عن إظهار الضمير لتقدم ما يدل عليه (٧٤) .

والحق أنَّ تأكيده بأنَّ لغة النحاة محمولة على المسامحة والتجاوز لأغراض تعليمية لتقريب مرامي النحو على المبتدئين تستدعي المراجعة وإعادة النظر , إذ يتعذر في الوضع الثانوي أنْ تبقى الألفاظ توحي بدلالتها العرفية , فلا يمكن حصر تلك المشكلة بغايات تعليمية , فهو تبسيط مغل للمشكلة التي تتحول فيها اللغة إلى موضوع ويتحدث عنها بألفاظها بغير مدلولاتها العرفية الحقيقة في (ما وراء اللغة) .

وفي انتقاد ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) للنحويين لقولهم بالعامل ثمَّ توقف عند مفهوم (ما وراء اللغة) ولكن في تصور غريب وغير مألوف , فقد استبعد أولا فكرة عمل الكلمات في بعضها الآخر منطلقاً من المسلمة الكلامية بأنَّ الفاعل إمَّاْ يعمل بطبع كالنار أو بإرادة مثل الحيوان, وليس الفاعل عند ابن مضاء في التصورين السابقين سوى الله مستبعداً نسبة العمل للكلمات في ضوء التصورين, فلا إرادة لهما ولا طبع , واستبعد رأي ابن جني أيضاً الذي نسب العمل للمتكلم , فمن منطلق كون الفاعل الله يصبح لا دخل للمتكلم في الإعراب وتغيير أواخر الكلم , فربما وجده أي رأي ابن جني ينسجم مع مبدأ إرادة المتكلم فجهد لاستحضار نسبة العمل للخالق . وقد حكى من بعد رأياً نحوياً جدلياً يصبُّ في مفهوم (ما وراء اللغة) الذي يدفع نسبة العمل للكلمات على نحو الحقيقة الوضعية التي تفهم عرفاً من مفهوم العمل بل إنما هي على وجه التشبيه والتقريب , فالنحاة في تحليليهم للكلام ومكوناته من ألفاظ نسبوا العمل للألفاظ حينما رأوا أنَّ الإعراب يزول عن الكلمات بزوال الألفاظ ويوجد بوجدها , فنسبوا إليها هذا التأثير في مواضعات صنعتهم النحوية. ولم يرتض ابن مضاء هذا التعليل بل مضى نحو التقليل من شأنه في أسلوب حجاجي لا يخلو من التهكم ناعتاً لغتهم الاصطلاحية بالانحطاط عن رتبة البلاغة وبالهجنة والعي وتغيير مقاصد العرب العرفية وتحريف المعاني (٧٥).

ولكن أي علم يسعه أنْ يتحدث عن مفاهيمه النظرية من دون مواضعات تبتعد عن الحقيقة العرفية العامة ؟ فتبتعد الألفاظ عن حقيقتها الوضعية في الدلالة ويصبح لها مدلولاتها التي تعمل ضمن الخطاب الذي توظف فيه , حتى العلوم الشرعية من فقه وأصول وحديث , ولا يقتصر ذلك على العلوم اللغوية. ولو تم التسليم جدلاً بدعوى ابن مضاء برفض نسبة العمل للكلمات ونفي فكرة العامل فكيف سيتسنى الحديث عن اللغة وتحليلها من دون مواضعات اصطلاحية تستحضر مفاهيم تحليلية تخص الكلام ؟ فابن مضاء نفسه يستعمل لغة النحاة الشارحة والواصفة في عللهم الأولى الوصفية التي ترصد مكونات الكلام وتحلل أجزاء وتشير إلى أهم أنماطه من : فعل , واسم , وحرف وجمل وغيرها مما هو متغلغل في كل مفاصل كتابه من اصطلاحات نحوية سكها الخطابُ النحويُّ الذي جهدَ بالرد عليه . نعم هو أنكر التعليل والتفسير والتقدير والعامل وغيرها من علل ثانوية ومن ثم أنكر الاصطلاحات التي تدل على ذلك , لكن هذا لا يقوض مبدأ الحاجة إلى تلك المواضعات النحوية التي تبتعد عن مقاصد العرب ـ بحسب نعت ابن مضاء ــ فكيف ارتضى ابن مضاء استعمال مصطلح الاسم وهو نحوياً يدل على غير ما يدل عليه في مقاصد العرب ؟ وكيف ارتضى أنْ يستعمل مصطلح الحرف وهو يدل أيضا على غير ما تدل عليه مواضعات العرب العرفية ؟ وهو يستعمل كثيراً من المصطلحات الأخرى غيرهما التي تدل نحوياً على غير دلالاتها الحقيقة. و كيف تسنى له استعمالها وهو يعلم أنَّ دلالتها الاصطلاحية على غير ما تقصد العرب ؟ فلقد كان مدفوعاً في تثبيت مؤاخذاته تلك من خطاب حجاجي ينطلق من مبدأ حشد المؤاخذات وجمعها لتقويض فكرة ما , لا من مبدأ البرهان والنقد الموضوعي الذي يشترط وحدة الانسجام في مقولات الخطاب مثلما هو شأن الخطاب العلمي .

ويحكي ابن مضاء القرطبي رأياً نحوياً من دون أن ينسبه إلى أحد بعينه يدافع عن تقدير العامل الصناعي في الاسم المنصوب على الاشتغال كي ينطلق لإنكار هذا الرأي وتقويض كون الاسم المشتغل عنه منصوب بذلك الفعل المقدر بنحو حقيقي , وذلك الرأي يوظف رأياً مهماً يصب لسانياً في مفهوم (ما وراء اللغة) التي تتميز وتختلف عن (اللغة الموضوع), وإنْ كانت الأولى تصب عنايتها لفحص الثانية , فقد شبه ذلك الرأي قصدَ النحاةِ وصنيعهم بتقدير عامل الاشتغال بصنيع المهندسين الدارسين للفلك والأجسام , فهم يلجؤون إلى وضع خطوط مصنوعة تمثل الأجسام , وهذه الخطوط لا أعماق ولا أطوال و لا أعراض لها , ويعمدون إلى رسم نقط تمثل أجساماً, وبتشكل نهايات النقط يمثلون للأجسام من دون أنْ يكون لها أبعاد حقيقية مجسدة وملموسة من أطوال وأعراض وعمق؛ مثلما هو حال الأجسام الحقيقية في بعدها الفيزيقي الخارجي الملموس , كذلك هم يقدرون مفترضين نقطاً ودوائر في الفلك , وقد استطاعوا من خلال ذلك البرهنة على ما أرادوا أنْ يبرهنوا عليه من خلال تلك الخطوط الهندسية الرياضية , ولم يشكل صنيعهم الخطي خللاً على ما أرادوا البرهنة عليه لا بل قد حصلَ اليقينُ الرياضيُّ للمتعلمين ببرهانهم على ما وصفوه مع إدراكهم الفرق بين تلك الخطوط وما تمثله واقعاً (٧٦).

وعلى الرغم من حكاية ابن مضاء لهذا الرأي إلا أنه قد أصر على إنكار ذلك التمثيل الموازن زاعماً أنَّ النحاة ليس كهؤلاء المهندسين فهم أي النحاة يرون أن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظي , وقد حصر هدف المهندسين بوضع الأجسام مواضع الخطوط والنقاط الهندسية لتقريب الأمور وتيسيرها لعون المتعلمين على تلقيها (٧٧) .

و الرأي السابق إذا تخطينا سياقه التوظيفي عند ابن مضاء في خطابه الحجاجيِّ السجاليِّ يؤكد بنحو غير مباشر أنَّ ثمة مقتربات تراثية عربية تخطت النظر لخطاب النحاة في كلامهم على الكلام بنحو منعزل عن بقية نظائره من العلوم بل ميزت بنحو عام بين الموضوع المبحوث , كالأجسام والفلك مثلاً والبحث عن موضوع ما وتعيين أدواته التي تتحدث عنه وتضبط النظريات والأحكام بوسائل شكلية تجريدية هندسية كالخطوط والدوائر والنقاط ؛ مثلما يميز الخطاب العلمي المعاصر بنحو عام بين (اللغة الموضوع) التي لا تقتصر على اللغة الطبيعية بل تشمل مطلق الظواهر الإنسانية والعلمية الصرفة وبين الوسائل المنهجية الدارسة (ما وراء اللغة) التي لا تنحصر في الخطاب النظري اللساني الواصف والمفسر بل تشمل النظريات العلمية قاطبة .

وينفرد الفخر الرازي ت ٦٠٦هـ بتقسيم للألفاظ يرتكز على أساس دلالة اللفظ على اللفظ مما لا يوجد عند غيره ؛حتى ممن اقتربوا عند مفهوم دلالة اللفظ على اللفظ لم ينتهوا إلى هذا التقسيم الناظر لتصنيف مفردات اللغة الشارحة على وفق دلالتها على الألفاظ التحليلية , فعنده اللفظ يقسم بهدي التصور السابق إلى لفظ دال على لفظ مفرد دال على معنى مفرد , ومثاله لفظ (الكلمة)الذي يتضمن مصطلح (الاسم) , فهو أي الاسم دال , ومدلولُهُ مركبٌ من دال ومدلول نحو كلمة (رجل) , فلفظها مدلول الاسم ومدلول لفظ

(رجل) هو ما يقابل جنس الإناث , ويؤكد أنَّ أمثلة ذلك أسماء الألفاظ جميعها : كالقول والأمر والنهي , والعام , والخاص . والقسم الثاني لديه هو اللفظ الدال على لفظ مركب ومدلول , أي اللفظ المركب يدل على معنى مركب أيضاً ,نحو لفظ (الخبر) الذي يدل ـ مثلا ـ على لفظ مركب(زيد قائمٌ) ومدلول (زيد قائم) هو معنى مركب مؤلف من نسبة القيام لشخص زيد على نحو الثبوت , أما القسم الثالث لديه هو اللفظ المفرد الذي يدل على لفظ مفرد لا يدل على معنى, ويقصد بذلك (اسم الحرف) أي حرف المعجم الذي يدل عنده على كل واحد من آحاد الحرف ولا دلالة لها, والقسم الرابع والأخير عنده هو الاسم المفرد الدال على لفظ مركب ومدلول المركب معنى مفرد . ويؤكد أنَّ الأخير غير موجود ومتعذر بسبب أنَّ التركيب يوضع للإفادة ولا إفادة من دون معنى مركب (٧٨).

ولا حاجة لهذا القسم الأخير, ولعل القسمة العقلية التي تقسم الشيء إلى ممكناته المتحققة أو الممكنة على سبيل الافتراض التصوري لحصر أجزاء الشيء عقلاً هي التي ألجأته إلى ذلك , والقسمة العقلية هي إجراء تصنيفي منطقي وليس غريباً أنْ يلجأ الرازي إلى هذا التصنيف في مصنف أصولي تمثل العلوم العقلية مثل المنطق أهم روافده المعرفية والإجرائية إلى جنب روافده الشرعية وباعه اللغوي الثر.

ويستدعي هذا التقسيم إنعام النظر والمراجعة وتحديداً أمثلة دلالة اللفظ على لفظ مفرد دال على معنى مفرد, فهو من حيث المبدأ صحيح دلالياً وخير مثال قدمه هو الاسم ولكن المصطلحات الأخرى التي قدمها بوصفها مصداقاً لهذا القسم (كالقول , والأمر , والنهي , والعام , والخاص) لا تطرد على وفق هذا التقسيم , فهي داخلة ضمن القسم الثاني من تقسيمه, فهي وإن كانت في اللغة الشارحة ألفاظ مفردة إلا أنَّ دلالتها دلالة مركبة, ففيها تقع الإفادة والحكم الشرعي , ومن المستبعد فيما يرى البحث أنْ يقع الرازي في هذا الخطأ, فلعل ثمة خطأ في النسخ لم يفطن إليه التحقيق .

إنَّ كلامه السابق ينسجمُ معَهُ المخططان الصوريان لـ (هيلمسلف) و(بارت) فثمة وعي رائد توصل اليه الرازي في تمفصل وتداخل دلالة الألفاظ الشارحة وتَحَوِّلِ أجزاءِ العلامةِ من (لفظ ومعنى) في اللغة الموضوع إلى مدلول لدوال تلك اللغة الشارحة . ويمكن للبحث أنْ يدللَ على ذلك بصياغة كلام الرازي السابق بالأشكال الصورية الآتية :

معنى مفرد	مدلول رجل (معنى)
	ر ج ل (لفظ)
لفظ مفرد	اســـــــــم

↑

معنى مركب	اسناد القيام لزيد (معنى)
	زيد قائم (لفظ)
لفظ مفرد	خبـــــر

ومن الممكن الاستدراك على ذلك التقسيم بدلالة اللفظ المفرد على لفظ مفرد لا يدل على معنى مفرد مستقل بل ضمني في التركيب مثل دلالة حروف الإضافة والمعاني , فهي قد تدل على معنى مفرد مستنتج من دخولها بعلاقة إِئْتلافية مع مجاوراتها من الكلمات , إذ يمكن إضافة المخطط الصوري الآتي :

وفي ضوء تقسيم الرازي السابق يمكن تثبيت المؤاخذة الآتية على التصور السيميائي للغة الشارحة الشائع في الأدبيات السيميائية الذي يلخص هذا المفهوم أي اللغة الشارحة بأنها تحول العلامة المؤلفة من (الدال والمدلول) الى مدلول عليه , والحق أنَّ ذلك هو جزء من هذا المفهوم ولا يلخص كل جوانبه , فالمدلول في اللغة الشارحة قد يتضمن تراكيب اسنادية تامة من جمل بسيطة ومركبة تمثل مدلولات لدوال (ما وراء اللغة).

ويبرز مفهوم (ما وراء اللغة) عند ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) بوصفه وسيلة خطابية حجاجية ضمن الصنعة النحوية في رد بعض الاعتراضات التي تواجه بعض المشكلات النحوية المهددة بنفي اطرادها عن ما قرروه في بعض الأحكام النحوية العامة , فنفي ذلك الاعتراض يجره إلى (ما وراء اللغة) التي تتحول إلى شبيه ونظير لتركيبٍ وقاعدةٍ يراد تدعيمُ دقتِها النحويةِ باجتلابِ ما هو مألوفٌ ومشتركٌ بين المتشاطرين لفضاء الخطاب نفسه ؛ كي يكون حجةً ملزمةً في تدعيمِ ما هو مشكلٌ, إذ لا يوضح المبهم أو المشكل إلا بما هو مألوف, مما يؤكد أصالة هذا المفهوم لديهم وتغلغله في مفاصل الخطاب النحوي, فهو مألوف ومفهوم وشائع وحجة على غيره, وإن لم يتجسد عنواناً أو باباً بارزاً ضمن المدونة النحوية أو اللغوية العربية بل مثلت مصاديق هذا المفهوم استطرادات ونتفاً توزعت في بطون مدوناتهم, وكان من أبرزها تدعيم ابن الحاجب لاطراد كون الجمل النحوية تمثل وظيفة النكرات دلالياً في التراكيب الجملية المركبة لا وظيفة المعرفة في الإبلاغ , حينما واجهته بعض الجمل التي شغلت توزيع المبتدأ وهو موقع المعرفة . فالنكرة في التركيب تمثل متغيراً إبلاغياً يفضي إلى الإعلامية في الخطاب الذي يفيده المخاطب من المتكلم , أما المعارف فتمثل المشترك التصوري بين المتحاورين التي تسند إليه تلك المجاهيل التي تكتسي صفة الإعلام في الخطاب ومصداقها الجمل , ولكن شغلت توزيع المعرفة في بعض تراكيب الحكاية ليؤكد ابن الحاجب أن القصد من وراء ذلك هو حكاية ألفاظها لا مدلولاتها الإسنادية التي تحيل لفكرة ما مثلما هو مألوف في (ما

وراء اللغة) في الإخبار عن بعض الأحرف , فتشغل (مِنْ) حرف الجر موقع المبتدأ المعرفة على الرغم من أنَّ الأحرف لا معنى لها في نفسها من دون تعلقها بغيرها , وفي اللغة الطبيعية لا يمكن لـ (مِنْ) أنْ تشغل هذا التوزيع . وإنما جاز ذلك عند ابن الحاجب ؛ لأن المقصود بهذا التركيب هو الإخبار عن لفظها لامعناها , فقد نوّه بذلك قائلاً : ((الجمل إنما تكون نكرات باعتبار معانيها على ما تقرر في النحو من كون الجمل نكرات . فأما إذا قُصدت ألفاظها وجب أن تكون معرفة كقولك : زيدٌ قائم قولك . فَـ ((زيدٌ قائمٌ)) .فـ ((زيد قائم)) ههنا مبتدأ , و((قولك)) خبره , ولم ترد ههنا إلا اللفظ وقصدت حكايته . واللفظ إذا ذكر وقصد صيغته كان معرفة مقصوداً به نفسه . ألا ترى أنك إذا قلت : مِنْ حرف جر , كان مبتدأ مخبراً عنها بقولك : حرف جر, قُصد نفسُ لفظها .)) (٧٩) .

وكانت قضية غياب مدلولات المفردات في الكلام عن أحكام ألفاظها بحسب التوهم الذي يُشْكِلُ على غياب المعنى ويؤكد حضور مدلولاتها دافعاً لابن الحاجب نحو البرهنة على أن الحديث عن مكونات اللغة ومفرداتها لا ينحصر في الإحالة على دوالها اللفظية بل إنَّ العنصر يكون الدال على الوظيفة اللغوية التي يضطلع بها , ولا يدل على معنى خارجي في الاستعمال العرفي العام بنحو ما هي عليه اللغة الطبيعية في بعدها النفعي العام , فقد أوضح ذلك بقوله : ((فإنْ قلت : اللفظ لا بد له من مدلول , فإذا تلفظتَ بـ ((مِنْ)) فلا بد لها من مدلول , و لا مدلول لها ههنا إلا نفسها , فيؤدي إلى أنْ يكون الدليلُ والمدلول واحداً . قلت : الألفاظ إنما وضعت دالة على غيرها لزوماً في الموضع الذي يكون مدلولها غير لفظ لاحتياج إبلاغ المعاني عن ما ليس بلفظ كقولك : الحصير حسنةٌ والثوب نافعٌ . وأما إذا كان مدلولاتها لفظاً فقياسها إلا تحتاج إلى دليل عليها , بل ينطق باللفظ ويقصد به نفسه , ويستغنى عن الدلالة عليه بغيره , فلا يكون ثَمَّ دليلٌ بل نفس المقصود هو الملفوظ به))(٨٠) .

وفي ضوء الفهم المعاصر أن العلامات اللسانية التي تستلزم في اقتضاء الدلالة مدلولات تدل عليه العلامات ودوالها في التواصل , فإنَّ هذه الدوال وعلاماتها صورياً ضمن خطاب (ما وراء اللغة) ستكون مدلولات ودوالها المحمولات النظرية التي تبرز خصوصيتها الوظيفية والبنائية في التركيب , فثمة تباين وظيفي في الإبلاغ بين اللغة الطَبْعِيّة و اللغة الشارحة لها , ففي اللغة الطَبْعِيّة العلامة في بعدها اللفظي تتضمن الدال الذي يشير إلى مدلول ذهني يعين مرجعاً خارجياً في سياق إخباري تحيل إليه العلامة. وفي اللغة الشارحة تتحول العلامة إلى مدلول يدل عليه خطاب (ما وراء اللغة) الشارح بوساطة مصطلحات ومفاهيم لسانية ونحوهما .

فالأمر مرده عند ابن الحاجب أن اللفظ يدل على اللفظ ممّا يشكل مبدأ عاماً تنضوي تحته غايات مختلفة لا تقتصر على شرح اللغة بألفاظها , فتسمية النصوص وعنواناتها تمثل بديلاً تعبيرياً يستغني به المتحدث عن ذكر نصوص كاملة برمتها كدلالة لفظ (قصيدة)على مكوناتها وتسمية السور القرآنية بأسماء مخصوصة للغرض نفسه (٨١) .

ودلالة اللفظ على اللفظ تحضر لدواع إبلاغية لرفع توهم المطابقة بين الحكم على اللفظ بوصفه مكوناً مستقلاً و الحكم على القضية الإسنادية التي تتولد بتراصف اللفظ بمجاورة لفظة أخرى في الدلالة على معنى استعمالي , فاللفظ إذ يدل على اللفظ كما ينص ابن الحاجب ((قد يكون لرفع لبس كقولك لمن قال : زيدٌ كريم , لفظ المبتدأ حسن , لأنك لو قلت : زيدٌ حسن , لتوهم أنك تعني نفس المدلول . فإذا ذكرته بهذه الصيغة ارتفع هذا الوهم)) (٨٢) . وتحضر المسألة نفسها في مجلس آخر من أمالي ابن الحاجب ولكن بتوظيف مغاير لا ينفي القضية المرتكزة على أنَّ اللفظ يدل على اللفظ لا على معناه بل يعززها بكثير من المصاديق ضمن مكونات اللغة , فالمسألة تحضر في سياق اعتراض نقدي فاحص لبنية العبارة النحوية ومشكك بانسجامها المنطقي وموضوعيتها وصدق اطرادها ضمن مبادئ نحوية تمثل مقدمات أولية تعليمية ترتكز على أسس التقسيم لأنواع الكلم وخصائصه التوزيعية , وهذه الاعتراضات تصدر عن عقل جدلي مدقق لنسج العبارات التي تستكثر أن يكون لفظ (الحرف) اصطلاحاً هو اسم منطلقة من العبارة التعليمية :من أن(من) حرف فكيف يخبر عنها بأنها اسم ؟ ((فإنْ قيل كيف يصح أن يكون اسماً وقد أخبر عنه بأنه حرف , وهل هذا إلا تناقض؟ فالجواب : أنَّ الوجه الذي كان به اسماً غيرُ الوجه الذي أخبر به عنه بأنه حرف , ألا ترى أنك تقول في ((من)) وشبهها : هذه الكلمة حرف . ولا شك في أن قولك : هذه اسم , ومع ذلك فقد أخبرت عنه بأنه حرف , لأن لفظ الكلمة صالح إطلاقه على الاسم والفعل والحرف جميعاً . فإذا قلت : هذه الكلمة حرف , وأنت تعني ((من)) أو غيرها كان ذلك صحيحاً . فكذلك إذا قلت : من حرف , لأنك لم تقصد إلا إلى نفس اللفظ باعتبار كونه كلمة)) (٨٣) .

ويقرر ابن الحاجب أنَّ هذا المفهوم يصدق أيضاً على الاعتراض الجدلي الذي يسجل مؤاخذة على عبارة النحاة التي مفادها : أنَّ الفعل لا يخبر عنه بل يخبر به , فهي متناقضة في ضوء الرأي المعترض ؛ لأنَّ العبارة (الفعل لا يخبر عنه) قد جرى فيها الإخبار عنه بـ (لا يخبر عنه) فقد شغل (الفعل) موضع ومحل المبتدأ , فابن الحاجب يرى أنَّ ذلك إنما يصدق على العبارة في أصل وضعها اللغوي , نحو (ضرب زيد) , فـ (ضرب) لا يخبر به ولكن إذا قصد حكاية لفظه في الصنعة النحوية , فالأمر جائز أي يمكن أنْ يخبر عنه في تقرير أحكامه الوظيفية ؛ مثلما يخبر عن الحرف في عبارات النحاة الواصفة لبيان معانيه الدلالية (٨٤).

ويبدو أنَّ معاني الأحرف وقضية التدليل عليها بأمثلة هي التي جرت النحويين للحديث عن المدلولات اللفظية للألفاظ , فمعانيها وتمثيلات المعنى وإن اتخذت في الصناعة النحوية هيأة الاسم بنحو (الابتداء) لمعنى (من) إلا أنَّ الضرورة ألجأتهم لرفع توهم المطابقة بين ألفاظ التمثيل الشارحة واللفظ المُمَثَّلِ لَهُ دلالياً , فهما لا يتكافآن في التوزيع مبرهنين على ذلك بالتوسل بتقنية الاستبدال النحوي في إحلال الحرف محل اللفظة التي تمثله دلالياً في اللغة الواصفة ولكن في عبارة تنتمي إلى الكلام المستعمل لا إلى عبارة الصنعة الشارحة للغة الموضوع . إنَّ عدم إمكان الاحلال مرده عدم مطابقة الحرف في الاستعمال لدواله

الشارحة في الصنعة , فهذه الدوال الاسمية تحضر في الخطابين التداولي الطبيعي و(ما وراء اللغة) ضمن المحل التوزيعي نفسه .

فلعل هذه المسائل الجدلية المتعلقة بنفي التوزيع أوهمتْ بالتناقض تلك التلقياتِ التي رصدتْ توزيعَ الحرف بمحل الاسم في الدلالة اللفظية على اللفظ , فسجلت مآخذها حينما رأت الحرف يشغل توزيع الاسم في الصناعة النحوية, فقد انطلق الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) لرفع توهم المطابقة بين الدلالة الاسمية اللفظية التمثيلية للحرف وبين دلالة الحرف نفسه في التوزيع, فقد أشار قائلاً: ((إنَّ معنى ((من)) الابتداء , فمعنى ((من)) ومعنى لفظ الابتداء سواء , إلا أن الفرق بينهما أن لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر , بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة , ومعنى ((من)) مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي , فلهذا جاز الإخبار عن لفظ الابتداء , نحو : ((الابتداء خير من الانتهاء)) , ولم يجز الإخبار عن ((من)) لأن الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر , فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه ؟ بل في لفظ غيره وإنما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة , فالحرف وحده لا معنى له أصلاً إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على أن في ذلك الشيء فائدة ما فإذا أفرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى أصلاً)) (٨٥) .

فثمة سجالٌ يتجاذبه طرفان , طرفٌ لا يفرق بين خصاص الصنعة النحوية وسمات خطابها الذي تكتسب الألفاظ فيه خصيصة في كون اللفظ يدل على نفسه وكينونته اللغوية لا على مدلول إبلاغي , و هو طرف لا يطل بنحو واضح ولا بقوة علمية أو ينسب إلى عالم ما , بل يحكى اعتراضه على هذا التصور النظري , ويَرِدُ صوتُهُ في سياق الطرف الآخر أي مَنْ يتبنى خلاف متصوره ممن يقنن لمفهوم (اللغة الشارحة) وسماتها التي تؤكد أن المفردات تمثل الدوال لنوعها داخل مكونات اللغة . و أغلب الظن أن تلك الاعتراضات التي مثلها الطرف الأول إنما هي اعتراضات شفاهية متواضعة منشؤها التلقي غير المتعمق لمقاصد المدونة النحوية وخطابها الشارح التي ربما يمثلهاـ أي هذه الاعتراضات ـ طلبة النحو الناشئة أومن غير المتخصصين بعلم النحو من العلماء المختصين بفنون وعلوم أخرى غير لغوية غير المتعمقين أيضاً لمرامي النحاة وعباراتهم فالتبس عليهم الأمر . ولا يخفى أنَّ العامة هم أول المعترضين لبينونة معاني المفردات الاصطلاحية النحوية وتوهمهم معانيها اللغوية العرفية العامة مما جعلهم محل سخرية في حكايات كثيرة تضمنتها المدونة النحوية على سبيل التندر بالعامة أو لتوثيق صنيعهم الميداني وما يكتنفه من مشاكل في تدوين متن اللغة من مفرداتها وتراكيبها , وربما يد الصنع والوضع قد أعملت أناملها في نسج حكايات تجسد تلك المفارقات الساخرة بين عامة الناس من الأعراب والنحاة بدافع الحكي والقصِّ الممتع المتمحور على الطرافة والتندر . ونقول : إنَّ ذلك امتد إلى قسم من تلك الروايات التي تجسد تلك المفارقات لا إلى معظمها . وعلى أية حال فالعوام لم يمثلوا دافعاً لدى النحاة للاستطراد النظري عن مفهوم الكلام على مصطلحاتهم وصناعتهم النظرية التي تفارق اللغة اليومية لسذاجة تلك الاعتراضات نظرياً التي

مثلت ربما محل أنس وأريحية لديهم لا للاستخفاف بتلقي العوام المتواضع والبسيط بل كأنَّ النحاة واللغويين العرب فطنوا قبل غيرهم من علماء اللغة الوصفيين المحدثين إلى ضرورة أنْ يكون الراوي (المخبر اللغوي) يجهل تماماً مرامي النحوي في استدراجه للتعبير عفواً عن أشياء يريد أنْ يجره إليها اللغوي حتى تنثال سجيته وسليقته اللغوية الطبيعة من دون تكلف أو تصنع , مما يمنح عمل اللغوي كفاءة علمية في الوصف والتوثيق الدقيق , وتأكيداً لذلك رسموا تفاصيل عملهم الميداني مصورين جهل المشافهين لهم من الأعراب بمصطلحاتهم وإنكراهم لها ليدللوا على أمانة ما نقلوا ودقيق ما وصفوا . والوصفيون المحدثون يؤكدون أنَّ المخبر اللغوي أو ما يسمى بمساعد الباحث informant كلما كان تحصيله العلمي متدنياً وكان حظه من الثقافة والعلم متواضعاً كان ذلك أوثق لقوله وأمانته (٨٦) . فربما درايته ببعض أحكام وقواعد اللغة ومصطلحاتها يجعله يتكلف و يتذاكى ويتصنع في قوله ؛ تحرياً لقواعد النحاة فلا يستطيع اللغوي أنْ يرصد النظام اللغوي بواقع استعماله بسبب من ذلك .

خاتمة البحث :

ويبقى للبحث ـ في ختامه ـ أنَّ يسمى جملةً من أبرز النتائج التي توصلَ إليها :

أولاً: في بادئ بدء اقتبستِ اللسانياتُ مفهومَ (ما وراء اللغة)من المنطق في تمييزه بين الموضوع واللغة المنطقية المفسرة له , لكنها مضتْ به نحو تقنين آليات عمله فأصبح نظاماً موازياً لنظام اللغة الطبعية فاكتشفتْ أسسَهُ الدلالية وسننَ تشكلِهِ .

ثانياً: تمثلُ مشكلةُ (ما وراء اللغة) نقطةَ التقاءٍ بين الدراسات السيميائية واللسانية في كون العلامة اللغوية لا تحيلُ على غيرها بل تنعكسُ في إحالتها على نفسها وبذلك تفقد شفافيتها في الإيحاء فتولد لبساً في التلقي

ثالثاً: إنَّ مبدأ العلمية اللساني القاضي بدراسة اللغة بنحو صارم , ونزعة اللسانيات نحو الصورية الرياضية التجريدية قد مثلاً حافزاً استدعى التفريقَ بين اللغة الموضوع و(ما وراء اللغة) , فكلما كان البونُ واسعاً بين الاثنين فموضوعية الوصف العلميِّ اللسانيِّ سوف تتحققُ.

رابعاً : كثيرٌ من الدراسات اللسانية لا تفرق بين وظيفة (ما وراء الخطاب) و (ما وراء اللغة) , والبحث يرى ضرورة التفريق بينهما , فميدان الأولى التواصل وقد تجري عفواً حتى على لسان الطفل , وميدانُ الثانية النظرُ العلميُّ الوصفيُّ المرتكزُ على تحليل اللغة الموضوع و وَضْعِ المصطلحات اللسانيّةِ .

خامساً: لَمْ تتفقْ الدراساتُ العربيّةُ الحديثةُ على مصطلحٍ واحدٍ يشيرُ لمفهومِ (ما وراء اللغة) فقد تعددتِ المصطلحاتُ الدالةُ عليه فشملتْ : (ما وراء لسانية , واللغة الشارحة , واللغة الوصفية ,وما وراء الخطاب , ومتن اللغة) وبعض هذه المصطلحات يجسد تصوراً غيرَ دقيقٍ عَنْ مفهوم (ما وراء اللغة) , وبعضها يوظف مصطلحاً تراثياً يكرسُ التَّصورَ الخاطئ عن المفهومِ الحديثِ .

سادساً: للبحثِ التراثيِّ اللغويِّ العربيِّ وعيٌ رائدٌ ومتقدمٌ في الوقوف عند هذا المفهوم , فقد نُعِتَ بنعوتٍ مختلفةٍ نحو : التَّمثيلُ الذيْ لا يُتكلم به , والكلامُ على الكلام , وتسميةُ أقسامِ الكلام , وتسمية الأصوات المنطوقة , وتفسير الألفاظ , ودلالة اللفظ على اللفظ , ولم يقتصرْ ذلك النظر على اللغويين والنحويين بل شملَ المفسرين والمتكلمين والبلاغيين العرب .

سابعاً : ينوه البحث إلى أنَّ صعوبة الحديث عن اللغة باللغة نفسها في الممارسة التحليلية التراثية العربية هي أشدُ عسراً من تلك الصعوبة التي يرصدها الخطابُ اللسانيُّ المعاصرُ؛ بسبب أنَّ مؤونة اللبس سوف تبلغ ذروتَها إذا كان الحديث باللغة عن (اللغة النوع) أي عن لغة ما محددة ؛ بخلاف ما إذا كان الحديث عن اللغة بوصفها ظاهرة كلية .

ثامناً :اللغويون العربُ صحيحٌ قد اقتربوا في معالجات كثيرة لهم من فحص الجوانب الكلية للظاهرة اللغوية , لكن التمييز بين ثنائية اللغة الموضوع واللغة الواصفة تولد لديهم بسبب فحص اللغة العربية وتحليليها بواسطة ألفاظ العربية نفسها وما ولد ذلك من تلقيات خاطئة ؛ فالتجربة العملية (الذرائعية) كتجربة العرب التراثية هي أكثرُ برهنةً على كفاءة الفكرة وظيفياً من تلك التجربة التي تفيدُ نظرياً من حقولٍ علمية مجاورة تضبطُ مدلولاتَ خطابِها الواصفِ , فيحاكيها حقل آخر يروم بناءَ مقدماتٍ نظريةٍ تُقَعِّدُ لأدواتٍ منهجيةٍ أكثر دقة وضبطاً في وصف الأشياء ؛ مثلما حصل للسانيات في استعارتها مفهوم (ما وراء اللغة) من حقل المنطق.

هوامش البحث

(١) حول مبادئ العلمية في اللسانيات ينظر: التعريف بعلم اللغة . دافيد كريستل ٧٦وما بعدها

(٢) ينظر :معجم اللغة واللسانيات .هارتمان وستورك ٢٦٣.

(٣) ينظر: اللغة والمعنى والسياق .جون لاينز ١٨.

(٤) ينظر: معجم اللسانيات بإشراف جورج مونان ٣٨٧.

(٥) ينظر: المصطلحات المفاتيح في اللسانيات . ماري نوال , غاري بريور ٦٩-٧٠.

(٦) ينظر: أساسيات علم الكلام . جلوريا ج . بوردن وآخرون ٢١

(٧) ينظر المعجمية وعلم الدلالة المعجمي مفاهيم اساسية . آلان بو الغير ٣٥

(٨) ينظر: قاموس اللسانيات . عبد السلام المسديّ ١٣ .

(٩) مباحث تأسيسية في اللسانيات . عبد السلام المسدي ١٥٥ .

(١٠) ينظر: اللساني واللاوعي . ميشال أريفيه ١١٧ وما بعدها

(١١) مباحث تأسيسية في اللسانيات . عبد السلام المسدي ١٥٦

(١٢) ينظر :السيميائيات الواصفة . أحمد يوسف ١٧٠ـ ١٧١.

(١٣) ينظر: مدخل لفهم اللسانيات . روبير مارتان ١٩.

(١٤) ينظر: نحو علم للترجمة .يوجين ا . نيدا . ١١٨ـ ١١٩.

(١٥) ينظر :الاستعارات التي نحيا بها . جورج لايكوف ومارك جونسن ١٤١.

(١٦) ينظر: علم الدلالة . ف . بالمر ٩- ١٠

(١٧) ينظر اللغة والمعنى والسياق . جون لاينز ٦٢-٦٣

(١٨) ينظر: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي .بريجيته بارتشت ١٧٢-١٧٣ .

(١٩) ينظرالمصدر نفسه ١٩٥- ١٩٦.

(٢٠) ينظر المصدر نفسه ١٩٥

(٢١) ينظر : مبادئ علم الأدلة. رولان بارت ١٣٦.

(٢٢) ينظرالمصدر نفسه ١٣٨

(٢٣) ينظر: المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك . عبد العزيز حمودة ٣٥٥-٣٥٨

(٢٤) حول خطاطة ياكوبسن والوظائف اللغوية : ينظر: النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسن . فاطمة الطبال بركة ٦٥-٦٧ وينظر: اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات . مصطفى غلفان ٢٣٠- ٢٣٣.

(٢٥) حول مفهوم الكفاية اللغوية ينظر: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية). ميشال زكريا ٣٤

(٢٦) و حول الكفاية الوصفية والتفسيرية ينظر: جوانب من نظرية النحو . جومسكي ٤٧ وما بعدها .

(٢٧) ينظر: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة . يحيى أحمد ٩٤ـ ٩٥مجلة عالم الفكر. المجلد العشرون العدد ٣ , ١٩٨٩.

(٢٨) ينظر: مباحث العلامة في كتابه: (ما وراء اللغة بحث في الخلفيات المعرفية) في الصفحات ٥٠ وما بعدها حتى نهاية الفصل الثاني ٩٦ . و ينظر كذلك حديثه عن اللغة و المعرفة اللسانية من ٩٨ حتى نهاية الفصل الثالث ١٣٨. ضمن الكتاب نفسه .

(٢٩) ينظر: التفكير اللساني في الحضارة . عبد السلام المسديّ ٤٠١

(٣٠) ينظر: نحو علم للترجمة . يوجين نيدا . ترجمة ماجد النجار ١١٨

(٣١) ينظر :الأسلوبية والاسلوب . عبد السلام المسدي ١٦٠

(٣٢) ينظر: قاموس اللسانيات . عبد السلام المسدي ١٦

(٣٣) ينظر المصدر نفسه ٢٠٤.

(٣٤) ينظر: مدخل لفهم اللسانيات . روبير مارتان .ترجمة عبد القادر المهيري ٣٢-٣٣.

(٣٥) ينظر: معجم علم اللغة النظري . محمد علي الخولي ١٦٨.

(٣٦) ينظر: معجم المصطلحات الأساسية في علم العلامات (السيميوطيقا) .دانيال تشاندلر ١١٦.

(٣٧) ينظر: معجم اللسانيات بإشراف جورج مونان . ترجمة جمال الحضري ٣٨٧.

(٣٨) ينظر: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي .بريجيته بارتشت .هامش المترجم ١٧٣.

(٣٩) ينظر المصدر نفسه هامش المترجم ١٥٤.

(٤٠) الكتاب سيبويه ١\ ٣٢٠.

(٤١) ينظر : مثلا ورود جملة من هذه العبارات في كتابه (الكتاب) في الموارد الآتية : ١\ ٧٢, ١\ ٨٣ , ١٢\ ١٩ , ١٢\ ١٧١ , ١٣\ ٢٨, ١٣\ ٣٠ .

(٤٢) ينظر: الكتاب . سيبويه ١\٧٢.

(٤٣) ينظر: المصدر نفسه ١\٨٣

(٤٤) ينظر :الإيضاح في علل النحو .الزجاجي ٤٣

(٤٥) ينظر المصدر نفسه ٤٣ــ ٤٤

(٤٦) ينظر: نظرية أفعال الكلام العامة . جون لانكشو أوستين ١٢٣ وما بعدها وينظر : الاستلزام الحواري في التداول اللساني . العياشي أدراوي ٨٦ .

(٤٧) ينظر: الخصائص . ابن جني ٢\٢٢٦

(٤٨) الفروق اللغوية . أبو هلال العسكري ٣٠.

(٤٩) كتاب الإمتاع والمؤانسة . التوحيدي الصفحة ٢٩٨. الليلة الخامسة والعشرون

(٥٠) ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية . عبد السلام المسدي ٤٠١

(٥١) ينظر: المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية . محمد محمد يونس ٢٨

(٥٢) ينظر: نظرية النص من بنية المعنى إلى سيميائية الدال . حسن خمريّ ٢٨٠

(٥٣) ينظر: السيميائيات الواصفة .أحمد يوسف١٦٦

(٥٤) ينظر: المعجم الفلسفي . جميل صليبا ١\ ٥٦٦ـ ٥٦٧

(٥٥) كتاب الإمتاع والمؤانسة . التوحيدي ١٢\ ١٣٩

(٥٦) ينظر: أمالي المرتضى ٢٩٥\٢

(٥٧) المصدر نفسه ٢٩٥\٢

(٥٨) ينظرالمصدر نفسه ٢٩٥\٢-٢٩٦.

(٥٩) دلائل الإعجاز . الجرجاني ٣٨٠ـ ٣٨١

(٦٠) ينظر المصدر نفسه ٣٨١

(٦١) ينظرالمصدر نفسه ٣٩٩ـ ٤٠٠

(٦٢) ينظر: الفروق اللغوية . أبو هلال العسكريّ ٢٠

(٦٣) ينظر: رسائل في اللغة . ابن السيد البطليوسي ١٦١-١٦٣.

(٦٤) المصدر نفسه ١٦٥

(٦٥) المصدر نفسه ١٧١.

(٦٦) ينظر : رسائل في اللغة ١٧١-١٧٢ .

(٦٧) الكشاف . الزمخشري ١\ ٣٠.

(٦٨) المصدر نفسه ٣٠\١

(٦٩) المصدر نفسه ٧١\١

(٧٠) ونظير ذلك المثل في اللهجة البغدادية العراقية (لو زرعوه وما خضر) فـ (لو) خرجت عن كونها حرفاً , فهي اسم شغل موقع الابتداء حكم عليه بـ (المبتدأ) بقصد بيان عدم جدوى التمني , والخبر غالباً ما يرد في سياق تناوب حواري يكون جواباً على قول سابق يرد فيه (لو) بمعناه الحرفي في تمني شأن من الشؤون غير الممكنة , فيأتي الجواب المعترض الموظف لهذا المثل بقصد الحجاج والاعتراض , فالأسمية منشؤها الإحساس بمعنى التمني المستقل المتضمن في (لو) , وهذا المثل ينتمي إلى (ما وراء الخطاب) .

(٧١) ينظر: نتائج الفكر في النحو. السهيلي ٥١.

(٧٢) ينظر: الأصول في النحو . ابن السراج ٧٤\١.

(٧٣) ينظر: نتائج الفكر في النحو . السهيلي ١٥٩.

(٧٤) ينظر المصدر نفسه ١٢٧.

(٧٥) ينظر: الرد على النحاة . ابن مضاء ٧٠ .

(٧٦) ينظر المصدر نفسه ٧٨

(٧٧) ينظر المصدر نفسه ٧٨.

(٧٨) ينظر :المحصول . الرازي ١\ ٢٣٥ــ ٢٣٦

(٧٩) أمالي ابن الحاجب ٢ \ ٧٣٥.

(٨٠) المصدر نفسه ٢\٧٣٥- ٧٣٦.

(٨١) ينظر المصدر نفسه ٢\٧٣٦

(٨٢) المصدر نفسه ٢\٧٣٦

(٨٣) المصدر نفسه ٢\٧٣٧.

(٨٤) ينظر المصدر نفسه ٢\ ٧٣٧.

(٨٥) شرح كافية ابن الحاجب . الاستراباذي ١\ ٢٥-٢٦

(٨٦) حول كيفية مشافهة المخبر اللغوي ينظر: مناهج البحث في اللغة . تمام حسان ٦٩ــ٧٠ وينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية . تمام حسان ١٥٣.

المصادر

١- الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة . يحيى أحمد مجلة عالم الفكر. المجلد العشرون العدد ٣ , وزارة الإعلام ـ الكويت ١٩٨٩.

٢- أساسيات علم الكلام . جلوريا ج . بوردن وآخرون . ترجمة محيي الدين حميدي. دار المدى . سوريا الطبعة الأولى ١٩٩٨.

٣- الاستلزام الحواري في التداول اللسانيّ . العياشي أدراوي . منشورات الاختلاف . دار الأمان الرباط . الطبعة الأولى ٢٠١١م .

٤- الأسلوبية والأسلوب . عبد السلام المسدي . الدار العربية للكتاب ليبيا. الطبعة الثالثة .

٥- الاستعارات التي نحيا بها. جورج لا يكوف ومارك جونسن . ترجمة عبد الحميد جحفة .دار توبقال للنشر .الطبعة الأولى ١٩٩٦ الدار البيضاء. المغرب.

٦- الأصول في النحو . أبو بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي ت ٣١٦هـ . تحقيق عبد الحسين الفتليّ . دار الرسالة . بيروت الطبعة الثالثة ١٩٩٦.

٧- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية). ميشال زكريا . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع . بيروت . الطبعة الثانية ١٩٨٦ .

٨- أمالي ابن الحاجب . أبو عمرو عثمان بن الحاجب ت ٦٤٦هـ . دراسة وتحقيق فخر صالح سليمان قدارة . دار الجيل عمان الأردن . دار عمان بيروت لبنان ١٩٨٩.

٩- أمالي المرتضى . غرر الفوائد ودرر القلائد . الشريف المرتضى على بن الحسين الموسوي العلوي ت ٤٣٦هـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي . الطبعة الأولى ١٩٥٤.

١٠- كتاب الإمتاع والمؤانسة .أبو حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي المتوفى في حدود ٤٠٠هـ . تصحيح وضبط أحمد أمين وأحمد الزين . منشورات المكتبة العصرية . بيروت , صيدا ١٩٥٣.

١١- الإيضاح في علل النحو . أبو القاسم الزجاجي ت ٣٣٧. تحقيق مازن المبارك. دار النفائس .بيروت . الطبعة الثانية ١٩٨٢.

١٢- التعريف بعلم اللغة . دافيد كريستل . ترجمة حلمي خليل . دار المعرفة الجامعية . الاسكندرية . الطبعة الثانية ١٩٩٣.

١٣- التفكير اللساني في الحضارة العربية . عبد السلام المسدي. الكتاب الجديد المتحدة . ليبيا . الطبعة الثالثة ٢٠٠٩.

١٤- جوانب من نظرية النحو . نعوم جومسكي . ترجمة مرتضى جواد باقر . نشر جامعة البصرة ١٩٨٥.

١٥- الخصائص . ابن جني ت٣٩٢هـ . تحقيق عبد الحميد هنداوي . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الثانية. ٢٠٠٢ .

١٦- دلائل الإعجاز. عبد القاهر الجرجاني ت٤٧١هـ . تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي .مكتبة القاهرة . مصر الطبعة الأولى ١٩٦٩

١٧- الرد على النحاة .ابن مضاء القرطبي ت ٥٩٢هـ . تحقيق محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام . القاهرة .الطبعة الأولى ١٩٧٩.

١٨-رسائل في اللغة . أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي ت ٥٢١هـ . تحقيق وليد محمد السراقبي .مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية .الرياض الطبعة الأولى ٢٠٠٧.

١٩- السيميائيات الواصفة المنطق السيميائي وجبر العلامات . أحمد يوسف. الدار العربية للعلوم . منشورات الاختلاف . لبنان . المغرب . الطبعة الأولى ٢٠٠٥.
٢٠- شرح كافية ابن الحاجب. رضي الدين الاستراباذي ت٦٨٦هـ تحقيق أحمد السيد أحمد . المكتبة التوفيقية. القاهرة
٢١- علم الدلالة . ف. بالمر . ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة .نشر الجامعة المستنصرية ١٩٨٥.
٢٢- الفروق اللغوية . أبو هلال العسكري ت بعد ٣٩٥هـ . تحقيق أبي عماد زكي البارون . المكتبة التوفيقية . مصر. ب ت ط
٢٣- قاموس اللسانيات . عبد السلام المسدي . الدار العربية للكتاب ٤ ١٩٨.
٢٤- كتاب سيبويه . أو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت١٨٠هـ . تحقيق عبد السلام محمد هارون . دار الجيل . بيروت
٢٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل .الزمخشري ت ٥٣٨هـ . دار الكتب العلمية . بيروت لبنان. الطبعة الرابعة ٢٠٠٦.
٢٦- اللسانيات البنيوية .منهجيات واتجاهات . مصطفى غلفان . نشر دار الكتاب الجديد المتحدة . ليبيا . الطبعة الأولى ٢٠١٣
٢٧- اللساني واللاوعي . ميشال أريفيه . ترجمة محمد خير محمود البقاعي .دار الكتاب الجديد المتحدة . بيروت . ليبيا الطبعة الأولى ٢٠١١.
٢٨- اللغة بين المعيارية والوصفية . تمام حسان . عالم الكتب . القاهرة . الطبعة الرابعة ٢٠٠٠.
٢٩- اللغة والمعنى والسياق . جون لاينز . ترجمة عباس صادق الوهاب . نشر دار الشؤون الثقافية بغداد . الطبعة الأولى بغداد ١٩٨٧.
٣٠- ما وراء اللغة بحث في الخلفيات المعرفية . عبد السلام المسدي . مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر . تونس ب ت .ط
٣١- مباحث تأسيسية في اللسانيات . عبد السلام المسدي . دار الكتاب الجديد المتحدة الطبعة الأولى ٢٠١٠.
٣٢- مبادئ في علم الادلة . رولان بارت . ترجمة محمد البكري دار الشؤون الثقافية العامة بغداد . الطبعة الثانية ١٩٨٦ .
٣٣- مدخل لفهم اللسانيات . روبير مارتان . ترجمة عبد القادر المهيري . المنظمة العربية للترجمة . الطبعة الأولى . بيروت ٢٠٠٧.
٣٤- المحصول . الفخر الرازي ت ٦٠٦هـ تحقيق طه جابر فياض العلواني . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الثانية ١٣١٢هـ .
٣٥- المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك . عبد العزيز حمودة . سلسلة عالم المعرفة ٢٣٢. الكويت ١٩٩٨.
٣٦- المصطلحات المفاتيح في اللسانيات . ماري نوال غاري بريور. ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني ٢٠٠٧ الطبعة الأولى سيدي بلعباس، الجزائر.٢٠٠٧
٣٧- معجم علم اللغة النظري .محمد علي الخولي .مكتبة لبنان.٢٠٠٩.
٣٨- معجم اللسانيات .اشراف جورج مونان . ترجمة جمال الحضري . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر .
٣٩- معجم اللغة واللسانيات . هارتمان وستورك . ترجمة توفيق عزيز عبد الله وآخرين . دار المأمون للترجمة والنشر . بغداد الطبعة الأولى ٢٠١٢.
٤٠- معجم المصطلحات الأساسية في علم العلامات (السيميوطيقا). دانيال تشاندلر . ترجمة شاكر عبد الحميد نشر أكاديمية الفنون. مصر
٤١- المعجمية وعلم الدلالة المعجمي مفاهيم اساسية . آلان بو الغير . ترجمة هدى مقنص. المنظمة العربية للترجمة بيروت الطبعة الاولى ٢٠١٢.

٤٢- المعنى وظلال المعنى . أنظمة الدلالة في العربية . محمد محمد يونس علي . دار المدار الاسلامي . ليبيا . بيروت . الطبعة الثانية ٢٠٠٧.
٤٣- مناهج البحث في اللغة . تمام حسان . دار الثقافة . الدار البيضاء . الطبعة الثانية ١٩٧٤.
٤٤- مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي . بريجيته بارتشت . ترجمة سعيد حسن بحيري .مؤسسة المختار . القاهرة الطبعة الأولى . ٢٠٠٤
٤٥- نتائج الفكر في النحو . أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ت ٥٨١هـ . تحقيق عادل أحمد عبد الموجود . و علي محمد معوض . دار الكتب العلمية .بيروت .لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٢.
٤٦- نحو علم للترجمة . يوجين ا . نيدا . ترجمة ماجد النجار . نشر وزارة الإعلام . بغداد العراق ١٩٧٦ .
٤٧- نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام . جون لانكشو أوستين . ترجمة عبد القادر قنيني . أفريقيا الشرق . المغرب . الطبعة الثانية ٢٠٠٨.
٤٨- النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسن . فاطمة الطبال بركة . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر .الطبعة الأولى بيروت ١٩٩٣.
٤٩- نظرية النص . من بنية المعنى إلى سيميائية الدال . حسين خمري . منشورات الاختلاف . الدار العربية للعلوم . ناشرون . الجزائر . بيروت . الطبعة الأولى ٢٠٠٧.

Abstract:

This research within its first section was concerned about clarifying the concept (meta language) and its importance in linguistics and the scientific justifications which pushed the linguist into adopting this concept within the construction of their theories on language. The research stopped at the scientific non-linguistic resources from which the linguists quoted this concept. The research also was concerned about exposing the problems resulted from (meta language) in the formation of the linguistic discourse which will mix with the object language described by that discourse. The research was also interested in distinguishing between (meta discourse) and (meta language), then it ceased in an evaluating view at Arabic linguistic translation which tried to represent the term and its translation. In the second section, the research focused on sensing this concept in the Arabic linguistic heritage, hence it stopped at Arabic syntactic, linguistic and ideological heritage sources represented by the mother references and some (Amali) books and some sources of Islamic jurisprudence foundations science in which the concept was used and manifested, stating the objective motifs which enforced on those heritage linguistic views to resort to the concept of (meta language) adopting an analytical descriptive approach tracing the development of the concept historically in those Arabic sources and clarifying the Arabic historical privacy which enforced the linguists into resorting to this concept, approaching through all these the receiving problems of the linguistic discourse generated by talking about the language by the language itself which had the greatest impact on the distinction of the ancient Arab linguist between the language and the (meta language).

Meta Language in Linguistics and the Arabic Linguistic Heritage, a Research in the Concept and the Problems

Key words: Linguistics, discourse, Meta Language

Dr.Kareem Ubeid Alawi

College of Education for Women/University of Baghdad